العدالة الاجتماعية.. حق أصيل

«البدوى»: معاشات المصريين لا تقبل التأجيل وعلى رأس أولويات العمل الوطنى

الرئيس السيسى حريص على تحسين أوضاع المضارين.. والحزب يشكل لجنة لرعايتهم 08

صحيفة يومية أسسها فؤاد سراج الدين
عام ١٩٨٤ برئاسة تحرير مصطفى شردى

الوفد
alwafd

الحق فوق القوة .. والأمة فوق الحكومة
تصدر عن حزب الوفد المصرى

خمسة جنيهات
٨ صفحات

رئيس حزب الوفد ورئيس مجلس الإدارة
د. السيد البدوى شحاتة

رئيس مجلس التحرير
سامى أبوالعز

رئيسا التحرير
كاظم فاضل - سامى الطراوى

السبت ١١ أبريل ٢٠٢٦م - ٢٣ شوال ١٤٤٧هـ - ٣ برمودة ١٧٤٢ق
العدد ١٢٢٢٨ - السنة الأربعون

FUTURE UNIVERSITY IN EGYPT
جامعة المستقبل
Call 16383
www.fue.edu.eg

رئيس الوفد يهنئ البابا تواضروس والإخوة المسيحيين بعيد القيامة المجيد

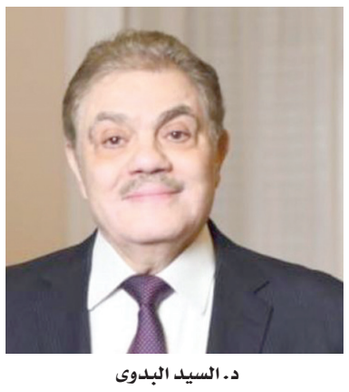

د. السيد البدوى

البابا تواضروس

أرسل الدكتور السيد البدوى شحاتة، رئيس حزب الوفد، برقية تهنئة إلى قداسة البابا تواضروس الثانى بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، وإلى جميع الإخوة المسيحيين بمناسبة عيد القيامة المجيد.

جاء نص البرقية: «أتشرف بأن أتقدم باسمى واسم حزب الوفد إلى قداستكم وإلى أشقائنا فى الوطن مسيحيى مصر، بخالص التهنئة بمناسبة عيد القيامة المجيد.

وإذ يحتفل شعب مصر بهذه المناسبة المباركة، فإننا نستحضر ما تمثله من معانٍ سامية لقيم الإخاء والرجاء والمحبة والسلامً، وهى القيم والثوابت التى شكلت على مر التاريخ الوجدان المصري، وأرست الأسس الروحية والأخلاقية التى قام عليها، وكانت عبر العصور نموذجًا فريدًا للتعايش والتآخى بين أبناء الوطن الواحد.

ويؤكد حزب الوفد فى هذه المناسبة المجيدة، اعتزازه العميق بوحدة النسيج الوطنى المصرى التى كانت أعظم ثمار ثورة ١٩١٩، تلك الوحدة التى أنعم بها الله على شعب مصر والتى كانت دائمًا، وسوف تظل، مصدر قوتنا وركيزة استقرارنا. ولا يفوتنى فى هذه المناسبة أن أثمن الدور الوطنى العظيم الذى تضطلع به الكنيسة المصرية بقيادة قداسة البابا تواضروس الثانى فى ترسيخ قيم المواطنة والتسامح وتعزيز روح التضامن بين أبناء الشعب المصري، تلك الروح التى تعكس الروابط التاريخية الراسخة والمصير الوطنى المشترك، فقوة مصر الحقيقية تكمن فى وحدتها وقوة وصلابة نسيجها الوطني.

وختامًا، أدعو الله أن يعيد هذه المناسبة المباركة على قداستكم وعلى مصر وشعبها ونحن أكثر أمنا وأكثر قوة وأكثر سلامة واستقرارًا.

وكل عام وقداستكم وجميع أشقائنا المسيحيين بخير وسلام وبركة».

جهود مصرية لإنقاذ غزة

كتبت - سحر رمضان:

تسابق مصر الزمن لإنقاذ اتفاق سلام غزة الموقع فى مدينة شرم الشيخ فى أكتوبر الماضى طبقا لخطة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب.

وتستضيف القاهرة، اليوم اجتماعات شاقة بين حركة المقاومة الفلسطينية حماس والمدير التنفيذى لمجلس السلام فى غزة، نيكولاى ملادينوف.

ويهدف اللقاء إلى تلقى الرد النهائى للحركة على خطة دولية مقترحة تقضى بنزع السلاح من قطاع غزة بشكل كامل وممنهج على مراحل زمنية تمتد لـ٨ أشهر، مقابل انسحاب تدريجى لقوات الاحتلال وبدء جهود إعادة الإعمار الشاملة.

وتتجه الأنظار إلى جولة القاهرة المرتقبة، التى ينتظر أن تحمل إجابات حاسمة حول الضمانات المطلوبة، ومصير خطة ميلادينوف، وإمكانية الانتقال إلى ترتيبات تنفيذية، أو الذهاب نحو بدائل تحاول القاهرة الدفع بها، وعلى رأسها تمكين لجنة إدارة القطاع، فى حال تعثر المسار التفاوضى الحالي.

وتتضمن الخطة المسلمة للحركة ٥ مراحل أساسية؛ تبدأ بتولى لجنة تكنوقراط المهام الأمنية والإدارية، تليها عملية جمع الأسلحة الثقيلة وتدمير الأنفاق والبنية التحتية العسكرية تحت إشراف قوى أمنية دولية.

وتلتزم حكومة الاحتلال الصهيونى -حسب الخطة- بإزالة أسلحتها الثقيلة من المناطق التى تسيطر عليها والانسحاب الكامل فى المرحلة الأخيرة، مع الإبقاء على تواجد محدود فى محيط أمنى محدد، وهى الخطة التى حظيت بتوافق أمريكى إسرائيلى مشترك.

وأكدت مصادر خاصة لـ«الوفد»، رفضت الكشف عن هويتها، أن حركة حماس والفصائل الفلسطينية اتفقت على موقف موحد يشترط إلزام الاحتلال بتطبيق القضايا العالقة فى المرحلة الأولى من خطة ترامب قبل الخوض فى تفاصيل مقترح ملادينوف.

وأشارت «حماس» إلى غياب الثقة فى الجانب الإسرائيلي، موضحة أنها نفذت كامل التزاماتها بإطلاق سراح المحتجزين، بينما لم تلتزم تل ابيب بوقف إطلاق النار أو إدخال السلع والمعدات اللازمة لإغاثة القطاع، مما يجعل ملف السلاح بؤرة توتر قد تهدد جهود التهدئة الجارية.

وطالبت الحركة من «ميلادينوف» إجابات حول أسباب التعنت فى تنفيذ بنود المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، إلى جانب جمود المرحلة الثانية، فيما توقعت مصادر مقربة ان تشهد الاجتماعات المقبلة مناقشة آليات سحب سلاح حماس حال قدم «ميلادينوف» الضمانات والإجابات الكافية.

مركز البحوث الزراعية يواجه أزمة وجود 03

المرتبات تحتاج نظرة من الضرائب لمواجهة الغلاء 04

قبل مفاوضات وقف الحرب الإيرانية

باكستان: الاحتلال الإسرائيلى لعنة على الإنسانية

كتبت - سحر رمضان:

تبدأ اليوم المفاوضات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة فى العاصمة الباكستانية إسلام آباد والتى تحولت إلى مدينة أشباح، مع تشديد الإجراءات الأمنية، وسط أزمة سياسية فى تل أبيب.

ووصف وزير الدفاع الباكستانى خواجة آصف الاحتلال الإسرائيلى بأنه شرير ولعنة على الإنسانية، مضيفا أنه بينما تعقد محادثات السلام فى إسلام آباد، تتواصل حرب مدمّرة فى لبنان، بعد ما شهده قطاع غزة وتصاعد التوتر مع إيران.

وقال آصف: «أولاً غزة، ثم إيران، والآن لبنان، وتستمر إراقة الدماء بلا هوادة. آمل وأدعو أن يحترق فى الجحيم أولئك الذين أنشأوا هذه الدولة السرطانية على الأرض الفلسطينية للتخلص من اليهود الأوروبيين».

وأصدر مكتب رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلى بنيامين نتنياهو، بيانا شديد اللهجة، أكد فيه أن دعوة وزير الدفاع الباكستانى خواجة آصف لإبادة إسرائيل هى «تصرف لا يمكن التسامح معه».

وجاء فى البيان أن هذه التصريحات تثير الغضب، خاصة أنها تصدر عن حكومة تدّعى أنها وسيط محايد للسلام، مشيرا إلى أن وصف الدولة اليهودية بـ«الغدة السرطانية» هو تحريض صريح على القتل.

وكشف استطلاعان للرأى العام الإسرائيلى، أن معظم المستوطنين الصهاينة يؤكدون أن الكيان والولايات المتحدة، لم ينتصرا فى الحرب على إيران، فيما أيدت الغالبية منهم مواصلة الحرب على لبنان.

وانتهت نتائج استطلاع هيئة البث العبرية العامة، إلى أن ٥٨٪ من الإسرائيليين عدوا أن واشنطن وتل أبيب لم تنتصرا فى الحرب، مقابل ٢٥٪ فقط، ممن عدوا أنهما انتصرتا. ورأى ٥٦٪ من المشاركين فى الاستطلاع، أنه كان ينبغى على تل أبيب الاستمرار فى الحرب، فيما قال نحو ربع المشاركين فقط، إن وقف إطلاق النار كان خطوة صائبة، بالنسبة للكيان.

وكشف استطلاع للرأى نشرته صحيفة «معاريف» العبرية عن تأييد داخل الشارع الإسرائيلى لمواصلة العمليات العسكرية ضد حزب الله فى لبنان، حيث أعرب ٧٧٪ من الإسرائيليين عن رفضهم لفكرة وقف إطلاق النار، مقابل ١٢٪ فقط أيدوا وقف القتال.

ونقلت «معاريف» عن مصادر مطلعة أن نقاشات تدور حاليا حول السماح لقوات الاحتلال الإسرائيلى بتنفيذ عمليات عسكرية مكثفة تتراوح مدتها بين يومين و٥ أيام ضد حزب الله، قبل الانتقال إلى ممارسة ضغوط سياسية تهدف إلى وقف التصعيد.

وكشفت الصحيفة عن كواليس محادثات وقف إطلاق النار الأخيرة مع إيران، مؤكدة بذل محاولات مكثفة لإقناع تل أبيب بإدراج الجبهة اللبنانية ضمن الاتفاق. واستبعدت حكومة الكيان الصهيونى إسبانيا من مركز التنسيق المدنى العسكرى الخاص بغزة فى مدينة كريات جات جنوب فلسطين المحتلة، على خلفية ما وصفته بمواقف معادية لإسرائيل.

وكشفت مصادر حكومية باكستانية طلبت عدم الكشف عن هويتها، أن الوفدين سيعقدان مفاوضات مباشرة بهدف التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وأضافت أن المحادثات مقرر انطلاقها اليوم السبت، وقد تمتد لأكثر من يوم واحد، كما أوضحت أن الاجتماعات ستعقد وسط إجراءات أمنية مشددة، تحت حماية الجيش الباكستانى.

«مصر للطيران» تعود تدريجيًا إلى الخليج

كتب - عبدالخالق خليفة وأمانى سلامة:

أعلنت «مصر للطيران» عن بدء استكمال التشغيل التدريجى لعدد من رحلاتها الجوية إلى وجهات رئيسية بدول الخليج العربى، وذلك فى ضوء مستجدات الأوضاع الإقليمية وبالتنسيق مع سلطات الطيران المدنى بالدول المعنية.

وأوضحت الشركة أنه سيتم تشغيل رحلة واحدة يوميًا إلى كلٍ من الشارقة ودبى والرياض، إلى جانب رحلتين يوميًا إلى أبوظبى والدمام وعمّان، فى خطوة تستهدف إعادة انتظام الحركة الجوية تدريجيًا وتلبية الطلب المتزايد على السفر.

كما أكدت «مصر للطيران» أنه اعتبارًا من الثلاثاء المقبل سيتم استئناف تشغيل رحلة يومية إلى كلٍ من أربيل وبغداد بجمهورية العراق، ضمن خطة توسعية مدروسة لإعادة الربط مع الأسواق الإقليمية.

تعاون مصرى روسى فى الطاقة النووية

كتبت - إلهام حداد:

بحث الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة مع نيكولاى شولغينوف رئيس لجنة الطاقة بمجلس الدوما الروسى سبل دعم التعاون المشترك فى مجالات الطاقة، ومتابعة مستجدات تنفيذ مشروع المحطة النووية بالضبعة، وذلك فى اجتماع بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة، فى إطار تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين مصر وروسيا.

تناول الاجتماع آفاق التوسع فى مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة، فى ضوء استراتيجية الدولة للتحول الطاقى، والتى تستهدف رفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى ٤٥٪ من إجمالى مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٢٨، إلى جانب مناقشة توطين صناعة المهمات الكهربائية وبطاريات تخزين الطاقة، وتعزيز التعاون فى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية
مصلحتك أولاً..

تعلن مصلحة الضرائب المصرية

عن بدء موسم الإقرارات الضريبية الإلكترونية عن عام ٢٠٢٥

■ للأشخاص الإعتباريين (الشركات)

اعتبارا من أول يناير ٢٠٢٦
وحتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٦

أو خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة

■ وتقوم المصلحة بتنظيم ندوات توعية ضريبية
مجانية أون لاين يوميا
عن منظومة الاقرارات الضريبية
وعن منظومة الفاتورة الإلكترونية
ومنظومة الايصال الالكتروني
وغيرها من الموضوعات الضريبية.

■ لمعرفة موعد ورابط هذه الندوات
تابع صفحة المصلحة الرسمية
على الفيسبوك

SCAN HERE

لمزيد من المعلومات اتصل على ١٦٣٩٥

مع تحيات مصلحة الضرائب المصرية

Hotline 16189 للإبلاغ عن حالات التهرب الضريبي
Hotline 16395 مصلحة الضرائب المصرية
مصلحة الضرائب المصرية
EGYPTIAN TAX AUTHORITY

استدراك

بسم الله الرحمن الرحيم ((وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)) صدق الله العظيم

EFIC
الشركة المالية والصناعية المصرية

السادة / مساهمى الشركة المالية والصناعية المصرية
تم إرجاء البند العاشر الخاص بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة واستمرار مناقشة باقى بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية
بتاريخ السبت الموافق ١١ / ٤ / ٢٠٢٦

سعر النسخة فى الخارج: الكويت 300 فلس - السعودية 3 ريالات - الإمارات العربية المتحدة 4 دراهم - سلطنة عمان 300 بيسة - الجمهورية اليمنية 30 ريالاً - المملكة المتحدة 1 استرلينى - تونس 800 دينار

الوفد
صحيفة يومية تصدر عن
حزب الوفد
أسسها عام ١٩٨٤
فؤاد سراج الدين
برئاسة تحرير
مصطفى شردى

المستشار القانونى للوفد
ثروت الخرباوى

مستشار التحرير
عاطف خليل

رؤساء التحرير التنفيذيون
طارق تهامى
مصطفى عبيد
محمد بحيرى

مدير التحرير والمشرف على الديسك
د. إبراهيم عبدالمعطى

المدير الفنى
أشرف حسن

مستشار التحرير الفنى
أشرف عزب

مدير الإعلانات
خالد الشيخ

مدير الإنتاج
السيد فاروق

التدقيق اللغوى
محمود أبو العباس

المقر الرئيسى :
الحزب والتحرير والإعلانات
١ شارع بولس حنا الدقى الجيزة
ص. ب : ٣٥٧ إمبابة
تليفون: ٣٣٣٨٣١١١-٣٣٣٨٣٢٢٢
فاكس: ٣٣٣٥٩١٣٥-٣٧٦٠٢٠٠٧
إدارة الإعلانات
٠١١١٠٣٣٣٢١٣
الوفد على الإنترنت
alwafd.org
البريد الإلكترونى للوفد:
elestma3@gmail.com
alestma3@yahoo.com
التوزيع والاشتراكات
مؤسسة الأخبار
مركز خدمة العملاء
٢٥٨٠٦٤٢٠ - ٢٥٨٠٦٢١٨-٢٥٨٠٦٢٤١

الاشتراكات
الاشتراك السنوى: ١٨٢٥ جنيها
الاشتراك ٦ شهور: ٩١٥ جنيها
ثلاثة شهور: ٤٦٠ جنيها

الكيان الصهيونى يضرب هدنة إيران

جرائم إبادة فى لبنان وغزة.. والحرس الثورى ينفى مهاجمة الخليج

تقرير:
سحر رمضان

تواصل حكومة الكيان الصهيونى سياسة خلط الأوراق بتوزيع ضرباتها العسكرية على مختلف الأصعدة والميادين ففى الوقت الذى تستعد فيه العاصمة الباكستانية إسلام آباد لجولة مفاوضات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية توسع تل أبيب عملياتها فى لبنان وغزة وتمتد أيضا لدول الخليج عبر أذربيجان الحليف القوى للعدو الصهيونى فيما توجه الاتهامات لطهران بانتهاك الاتفاق.

ونفى الحرس الثورى الإيرانى، شن هجمات على دول الخليج وذلك بعد إعلان الكويت تعرضها لهجمات بطائرات مسيرة. وقال فى بيان له «إذا كانت هذه التقارير التى نشرتها وسائل الإعلام صحيحة، فهى بلا شك من فعل العدو الصهيونى أو أمريكا».

وأشار الحرس الثورى إلى أن إيران ستعلن عن أى استهداف بكل شجاعة فى بيان رسمى، مؤكداً أنّ أى تحرك لا يرد فى البيانات الرسمية لا علاقة لبلاده به. وأعلنت الكويت تعرض منشآت حيوية بها إلى هجمات معادية بطائرات مسيرة.

وقال الجيش الكويتى فى بيان: «تتعامل حاليا الدفاعات الجوية فى القوات المسلحة مع هجمات معادية من المسيّرات اخترقت أجواء البلاد، حيث استهدفت عددا من المنشآت الحيوية»، دون تقديم تفاصيل أكثر. وخلال الحرب التى بدأتها الولايات المتحدة والكيان الصهيونى على إيران فى ٢٨ فبراير الماضى وحتى إعلان هدنة الأسبوعين مساء الأربعاء الماضى، هاجمت طهران دول الخليج الست والأردن، بما لا يقل عن ٦ آلاف و٣٨٥ صاروخا ومسيّرة، وفق بيانات رسمية من تلك الدول.

وقبل إعلان الهدنة، كانت إيران تقول إن هجماتها على تلك الدول تأتى فى إطار الرد على العدوان الأمريكى الإسرائيلى، مضيفة أنها لا تستهدف دولا بعينها، بل تستهدف قواعد ومصالح أمريكية.

وأعلنت وزارة الصحة اللبنانية ارتفاع حصيلة الغارات الإسرائيلية إلى ٣٠٣ شهداء و١١٥٠ جريحا فى حصيلة غير نهائية. وقال مركز عمليات طوارئ الصحة التابع للوزارة فى بيان إن «غارات العدو الإسرائيلى أدت فى حصيلة غير نهائية إلى ٣٠٣ شهداء و١١٥٠ جريحا»، وفقا لما أوردته الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية الرسمية.

وأضاف البيان أنه «لا تزال عمليات انتشال الشهداء من تحت الأنقاض مستمرة فى أكثر من مكان، إضافة إلى تحديد هويات العديدين من الشهداء الذين نقلت جثامينهم إلى المستشفيات بإجراء فحوص الحمض النووى». ووفقا للبيان أيضا، فقد ارتفعت الحصيلة الإجمالية للهجمات الإسرائيلية منذ الثانى من مارس حتى اليوم إلى ١٨٨٨ شهيدا و٦٠٩٢ جريحا. رغم إعلان وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران والضغوطات الأمريكية على إسرائيل، فيما يتواصل رد «حزب الله» على الإجرام. وشهد لبنان خلال اليومين السابقين ساعات دامية غير مسبوقة، مع استمرار العدوان العسكرى الإسرائيلى، ما أعاد خلط الأوراق وفتح باب التساؤلات حول مصير التهدئة وإمكانية احتواء التصعيد.

ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال عن مسؤول أمريكى، أنّ الرئيس دونالد ترامب «وجّه رسالة حازمة لرئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو بشأن لبنان خلال مكالمة كانت أقصر من المعتاد، فيما تسود حالة من القلق فى واشنطن من أن يؤدى الهجوم على لبنان إلى تقويض وقف إطلاق النار.

واستشهد لبنانى وأُصيب ابنه بجروح جراء قصف من طيران الاحتلال المسير لمركبة فى بلدة كفرتبنيت جنوب لبنان، فيما ارتقى شخص وأُصيب آخر فى قصف إسرائيلى استهدف بلدة قانا فجر الجمعة.

وشنت إسرائيل الأربعاء الماضى أعنف ضرباتها على لبنان منذ اندلاع الجولة الحالية من الصراع مع حزب الله بعد ساعات من الإعلان عن هدنة بين الولايات المتحدة وإيران لمدة أسبوعين. ويشهد لبنان منذ مطلع شهر مارس الماضى تصعيدا عسكريا على خلفية الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى.

وأكدت كل من حكومة الاحتلال والولايات المتحدة أن لبنان غير مشمول فى الهدنة، فى حين تؤكد إيران أن لبنان جزء من اتفاق وقف إطلاق النار، وتطالب بوقف الهجمات الإسرائيلية على لبنان كشرط لمواصلة التفاوض. وحذّر برنامج الأغذية العالمى من أن لبنان يتجه بسرعة نحو أزمة فى الأمن الغذائى، مؤكدًا أن ما يشهده البلد لم يعد يقتصر على أزمة نزوح، بل يتطور بشكل متسارع إلى أزمة غذائية واسعة.

وأوضح برنامج الأغذية أن استمرار الحرب أدى إلى تعطل سلاسل الإمداد، فى وقت أصبحت فيه بيئة العمل الإنسانية داخل لبنان أكثر تقييدًا، ما يصعّب عملية نقل الغذاء إلى بعض المناطق المتضررة.

ونقلت وسائل إعلام لبنانية عن تجار أنّ المخزونات الحالية من السلع الغذائية الأساسية فى لبنان تكفى لأقل من أسبوع فقط، ما يعكس حجم الضغوط المتزايدة على الأسواق المحلية، وينذر بتفاقم الأزمة فى حال استمرار الظروف الراهنة دون تدخل عاجل.

«الفاتيكان» يفتح النار على «ترامب»

«البابا»: اللّه لا يستجيب لصلوات من يشنون الحروب

كتبت ـ أمانى زكى:

يكشف مشهد سياسى ودينى غير مسبوق عن نفسه مع تصاعد الخلاف بين الرئيس الأمريكى دونالد ترامب والبابا ليو الرابع عشر، حيث لم يعد أبرز منتقدى «ترامب» داخل الولايات المتحدة، بل فى قلب «الفاتيكان»، فى سابقة تعيد رسم ملامح العلاقة بين واشنطن والكنيسة الكاثوليكية.

اعتاد «ترامب» على موجات الانتقاد من خصومه السياسيين، سواء من الديمقراطيين أو الجمهوريين المعارضين، إلى جانب السخرية الإعلامية والاحتجاجات الشعبية، لكن خلال ولايته الثانية، يواجه نوعا مختلفا من المعارضة يأتى من أعلى سلطة دينية كاثوليكية فى العالم، فى وقت تدخل فيه الحرب على إيران مرحلة هدنة هشة.

بدأ هذا التوتر بعد تصريحات مباشرة من البابا ليو الرابع عشر، الذى يعد أول بابا أميركى فى التاريخ، حيث وصف نهج «ترامب» فى الحرب بأنه غير مقبول تماما، فى انتقاد علنى وصريح لم تشهده العلاقات بين الجانبين بهذا الشكل من قبل. تقول ناتاليا إميراتورى لي، أستاذة اللاهوت فى جامعة فوردهام، إن الرجلين ينتميان إلى جيل طفرة المواليد، لكن تجاربهما الحياتية وقيمهما ومساراتهما مختلفة تماما، معتبرة أن هذا التباين يمثل نقطة تحول فى تاريخ المسيحية الأميركية بحسب اسوشيتدبرس. تعكس مواقف «البابا» من الحرب على إيران التقاليد الراسخة للكنيسة الكاثوليكية، بحسب خبراء، إذ لا ينطلق موقفه من رد فعل سياسى آني، بل من إرث طويل يمتد لقرون فى تطوير معايير أخلاقية دولية، من بينها اتفاقيات جنيف، كما يوضح البروفيسور ويليام باربيرى من الجامعة الكاثوليكية.

فى المقابل، تعتمد إدارة» ترامب «على دعم قوى من القيادات البروتستانتية الإنجيلية المحافظة، التى ترى فى الحرب بعدا دينيا، حيث دعا وزير الدفاع الأميركى بيت هيغسيث المواطنين إلى الصلاة من أجل النصر باسم يسوع المسيح. وعندما سئل «ترامب» عما إذا كان يعتقد أن الله يؤيد الحرب، أجاب بالإيجاب، مبررا ذلك بأن الله خير ويريد أن يرى الناس فى رعايته.

بينما قال القس فرانكلين غراهام إن الله أقام «ترامب» لهذه المرحلة، داعيا إلى تحقيق النصر حتى يتحرر الإيرانيون مما وصفه بالتطرف.

لكن «البابا « رد بشكل حاد خلال عظته بمناسبة أحد الشعانين، مؤكدا أن الله لا يستجيب لصلوات من يشنون الحروب، بل يرفضها، مستشهدا بنص من سفر إشعياء يشير إلى أن الأيدى الملطخة بالدماء لا تقبل صلاتها.

ورغم أن الخلاف بين الباباوات والرؤساء ليس أمرا جديدا، فإن ما يحدث حاليا يعد استثنائيا، إذ نادرا ما يوجه بابا انتقادا مباشرا بهذا الوضوح لرئيس أمريكي، وقد بلغ الأمر أن ذكر «ليو» اسم «ترامب» صراحة، معبرا فى الوقت نفسه عن أمله فى أن يسعى الرئيس إلى مخرج من الأزمة الإيرانية. تصاعدت حدة الانتقادات بعد تهديدات «ترامب» بشن هجمات واسعة على البنية التحتية الإيرانية، حيث كتب أن حضارة كاملة قد تموت خلال ليلة واحدة، وهو ما وصفه «البابا» بأنه تهديد لشعب بأكمله وغير مقبول إطلاقا.

يرى محللون أن «البابا» لا ينظر إلى نفسه كمنافس سياسى ل «ترامب»، لكن صراحته تعكس تحولا فى أسلوب الكنيسة، التى كانت تنتقد السياسات بشكل عام دون تسمية مباشرة، كما حدث فى مواقف سابقة للبابا فرنسيس الذى كان يحث على قضايا مثل الهجرة دون الدخول فى مواجهة مباشرة مع الإدارة الأمريكية.

تشير إميبراتورى لى إلى أن وضوح لغة «البابا» الحالي، كونه متحدثا أصليا بالإنجليزية، يمنح تصريحاته تأثيرا أكبر داخل الولايات المتحدة، حيث تصل رسائله دون غموض أو تأويل. فى المقابل، لم يرد «ترامب» على هذه الانتقادات رغم أنه كان قد رحب سابقا بانتخاب البابا ليو، واعتبره شرفا عظيما للولايات المتحدة، كما لم يصدر البيت الأبيض تعليقا رسميا على التصريحات الأخيرة.

ويوضح ستيفن ميليس، أستاذ اللاهوت فى شيكاغو، أن الرجلين تشكلا فى ظل نفس الحقبة التاريخية التى شهدت اضطرابات كبرى مثل حركة الحقوق المدنية وحرب فيتنام، ما ساهم فى تشكيل وعيهما السياسي، لكنه يشير إلى أن «البابا» يمتلك فهما أعمق لتعقيدات المجتمع الأمريكى مقارنة بسلفه. ويضيف أن «البابا» يتابع تفاصيل الحياة الأمريكية اليومية، من قراءة الصحف إلى متابعة الرياضة والتواصل مع عائلته، وهو ما يجعله قريبا من المزاج العام، على عكس الصورة التقليدية للبابوية.

ومع ذلك، يؤكد خبراء أن الكنيسة الكاثوليكية لا يمكن تصنيفها بسهولة ضمن اليمين أو اليسار فى السياق الأمريكي، إذ تتحرك وفق منظومة قيم مستقلة تتجاوز الانقسامات الحزبية.

بقلم:
حازم الجندى

الدبلوماسية المصرية تحرك المياه الراكدة

جاءت خطوة إعلان التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لتعبر عن رغبة الجميع فى وقف هذه الحرب واحتواء الموقف قبل تفاقم الأوضاع لأسوأ من ذلك، فالجميع خاسر ولا يوجد طرف منتصر، وحتى لا تتحول المنطقة إلى حرب وفوضى إقليمية شاملة.

وكما قال السيد الرئيس عبدالفتاح السيسى إن اتفاق وقف إطلاق النار أثلج صدور الملايين من محبى السلام فى سائر بقاع الأرض، والدعوة إلى أن يتحول هذا التطور الإيجابى باتفاق دائم لوقف الحرب فى المنطقة، واستعادة الأمن والاستقرار فيها، وتحقيق ما تتطلع إليه شعوبها من تنمية وتقدم وازدهار.

فهذه لحظة فارقة تشهدها المنطقة تأتى بعد فترة من التوترات الحادة التى كادت تنزلق بالمنطقة إلى مواجهة مفتوحة تهدد أمنها واستقرارها بشكل غير مسبوق، هذا التطور، رغم هشاشته وأنه محفوف بالمخاطر إذ إن الأوضاع قد تنفجر فى أى وقت، إلا أنه يعكس إدراكاً متزايداً لدى الأطراف المختلفة بخطورة استمرار التصعيد، ليس فقط على الصعيد العسكرى، بل على الاقتصاد العالمى وأمن الطاقة وحركة التجارة الدولية.

وفى خضم هذه الأجواء، برز الدور المصرى كأحد الأعمدة الرئيسية فى جهود التهدئة واحتواء الأزمة، انطلاقاً من ثوابت السياسة الخارجية المصرية التى تقوم على دعم السلام والاستقرار الإقليمى، والحفاظ على توازنات المنطقة، ورفض منطق الحروب والصراعات، فقد كثفت مصر تحركاتها الدبلوماسية واتصالاتها مع مختلف الأطراف، ساعية إلى تقريب وجهات النظر، والدفع نحو حلول سياسية تجنب المنطقة ويلات الصدام.

ولا يمكن قراءة هذا الدور بمعزل عن المسئولية التاريخية التى تتحملها مصر تجاه محيطها العربى، وخاصة فى منطقة الخليج العربى التى تمثل عمقاً استراتيجياً للأمن القومى العربى، فموقف مصر واضح وثابت فى دعم أمن واستقرار دول الخليج، ورفض أى تهديد أو اعتداء يمس سيادتها أو يعرض مصالح شعوبها للخطر.

لذلك جددت مصر التأكيد على دعمها الكامل وغير المشروط لدول مجلس التعاون الخليجى والأردن والعراق الشقيقة فى هذه الظروف الدقيقة، وأهمية أن يراعى أى اتفاق قادم الشواغل والمتطلبات الأمنية المشروعة لها.

إن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومى المصرى، وهى معادلة لا تقبل المساومة أو التهاون، وقد عبرت عنها القيادة المصرية فى أكثر من مناسبة، مؤكدة أن أى مساس بأمن الأشقاء فى الخليج هو خط أحمر، ومن هذا المنطلق، فإن التحركات المصرية لم تقتصر على الوساطة، بل شملت أيضاً رسائل حاسمة بضرورة احترام سيادة الدول وعدم التدخل فى شئونها الداخلية.

الخطوة التالية يجب أن يتم الإصغاء إلى صوت العقل وإعلاء قيم الإنسانية والسلام، وتثبيت وقف إطلاق النار ليكون وقف دائم، كافة الأطراف للانخراط بجدية فى المباحثات، وصولاً للسلام الدائم والتعايش السلمى بين شعوب المنطقة والعالم، وستظل مصر- قيادة وحكومة وشعباً- داعمة لأمن واستقرار ورخاء أشقائنا فى دول الخليج والعراق والأردن، وسوف تستمر فى بذل كل جهد صادق ومخلص يهدف إلى إنهاء الصراعات وإرساء السلام العادل والشامل فى منطقتنا وفى العالم بأسره.

ختاماً.. فإن ما نشهده اليوم ليس مجرد هدنة مؤقتة، بل فرصة حقيقية لإعادة ترتيب الأولويات، ووضع حد للحروب والصراعات المتكررة، ومصر، بما تمتلكه من ثقل سياسى وتاريخى، ستظل فى مقدمة الداعمين لأى جهد يحقق الأمن والاستقرار، ويحفظ مقدرات الشعوب العربية، ويصون أمن الخليج باعتباره جزءاً أصيلاً من أمن الامة العربية ككل.

من ساحة المعركة إلى طاولة التفاوض

بكين تتحكم فى الترسانة الدفاعية لواشنطن

كتبت ـ رشا فتحى:

كشفت المواجهة العسكرية الأخيرة بين إيران والولايات المتحدة عن نقطة ضعف استراتيجية غير مسبوقة فى المنظومة الدفاعية لواشنطن تتمثل فى اعتماد واشنطن شبه الكامل على الصين لتأمين معدن «الجاليوم» الحيوي، وهو المكون الأساسى لصناعة الصواريخ الاعتراضية وأنظمة الرادار المتطورة.

وأسفرت الاشتباكات التى استمرت أكثر من شهر وانتهت بهدنة منذ أيام، عن استنزاف كبير فى مخزون القوات الأمريكية من الصواريخ الاعتراضية، إضافة إلى أضرار جسيمة لحقت بوحدات الرادار ومنظومات الدفاع الجوي، مع تقديرات خبراء عسكريين بتدمير بعضها بالكامل.

وأشارت مجلة «بوليتيكو» الأمريكية فى تقرير لها إلى أن عملية إعادة بناء هذه المنظومات قد تمتد لسنوات، وتتطلب كميات هائلة من معدن الجاليوم الذى تسيطر بكين على أكثر من ٩٠٪ من معالجته عالمياً، ومع تصاعد الطلب الأمريكى الملح على الجاليوم لإعادة تأهيل مخزونها الدفاعي، يبدو الموقف التفاوضى للصين أكثر قوة مع اقتراب موعد القمة المرتقبة بين الرئيسين دونالد ترمب وشى جين بينج منتصف مايو المقبل.

ويعد الجاليوم عنصراً لا غنى عنه فى رقائق أشباه الموصلات التى تدخل فى تصنيع أنظمة الرادار والصواريخ الاعتراضية، حيث يعزز دقتها وقدرتها على كشف وتتبع التهديدات الجوية، ولم تخف الصين نيتها استخدام هذا المعدن كورقة ضغط، إذ سبق أن فرضت قيوداً على صادراته خلال فترات التوتر التجارى مع واشنطن. وصرح ميخائيل زيلدوفيتش، المستثمر المتخصص فى أسواق المعادن الحيوية، للمجلة:» بشكل عام، هل يجعلنا ذلك أكثر عرضة للخطر؟ نعم، بلا شك»، وتأتى تصريحاته بالتزامن مع قفزة فى أسعار الجاليوم بنسبة ٣٢٪ خلال الشهر الماضى فقط، بعد فترة من الانخفاض أعقبت الاتفاق التجارى بين البلدين فى ٣٠ أكتوبر.

وبحسب تحليل أجراه معهد «Payne Institute for Public Policy»، فإن تدهور كفاءة أنظمة الرادار الأمريكية يضطر القوات إلى إطلاق عدد أكبر بكثير من الصواريخ الاعتراضية لمواجهة التهديدات، حيث قد يحتاج إسقاط هدف واحد إلى ما بين ١٠ و١١ صاروخاً، مما يؤدى إلى استنزاف سريع وغير مسبوق للمخزون العسكري. ويضاعف الوضع تعقيداً أن هذه المعادن لا تقتصر أهميتها على المجال العسكرى فقط، بل تمتد إلى صناعات مدنية حيوية مثل السيارات الكهربائية وتوربينات الرياح وأجهزة الحاسوب والهواتف الذكية، وتعتمد أنظمة توجيه الصواريخ المتطورة أيضاً على عناصر أرضية نادرة ثقيلة مثل «التيربيوم» و«الديسبروسيوم»، التى تهيمن الصين على عمليات تكريرها عالمياً. كما حذر برايان هارت، نائب مدير مشروع «China Power Project» فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، من أن تعطل سلاسل إمداد هذه المعادن سيخلق اختناقات جديدة فى صناعات الدفاع الأمريكية التى تعانى أصلاً من صعوبات فى تلبية إحتياجاتها من معدن الجاليوم.

وتبرز قضية إعادة بناء الترسانة الدفاعية وعلاقتها بالجاليوم الصينى كأحد أبرز الملفات فى محادثات ترمب وشى جين بينج المرتقبة.

وعلقت ويندى كاتلر، المفاوضة السابقة فى مكتب الممثل التجارى الأميركي، على تحول ميزان القوى التفاوضية بالقول: «بمجرد أن تبدو كطرف لديه طلبات، تصل العلاقة إلى نقطة يبدأ فيها الطرف الآخر باستشعار النفوذ، وبالتالى يمكن لبكين رفع سقف مطالبها». وأضافت، يظل اتفاق «بوسان» التجارى مستقراً نسبياً منذ خمسة أشهر، مع التزام الصين بتخفيف قيود التصدير على المعادن الحيوية، لكن أى مساس بهذا الاتفاق قد يعيد البلدين إلى تصعيد تجارى جديد بتداعيات كبيرة على الاقتصاد الأميركي.

كما أكد البيت الأبيض، عبر المتحدث كوش ديساي، أن إدارة ترمب تولى أولوية قصوى لحماية الأمن القومى والاقتصاد الأميركي، مشيراً إلى إجراءات غير مسبوقة لتأمين سلاسل إمداد المعادن الحيوية، تشمل استثمارات فى التعدين واتفاقيات دولية.

وأخيراً مع دخول الهدنة حيز التنفيذ، تتيح الفرصة للجيش الأمريكى لحصر خسائره وتحديد احتياجاته الفعلية لإعادة البناء، وتبقى الأنظار متجهة نحو بكين، حيث قد ترسم تحركاتها المقبلة فى سوق المعادن النادرة ملامح المرحلة القادمة من علاقات القوى العظمى، وفى الوقت الذى تسعى فيه واشنطن إلى تأمين مصادر بديلة، تؤكد الأرقام ومعطيات السوق أن طريق استعادة المخزون الدفاعى الأمريكى سيمر، ولو جزئياً عبر الصين فى المدى القريب.

«الكونجرس» يفشل فى تقييد صلاحيات الرئيس وسط مخاوف من صراع مفتوح

كتبت ـ أمانى زكى:

فشل الديمقراطيون فى مجلس النواب الأمريكى أمس فى تمرير محاولة جديدة لتقييد صلاحيات الرئيس دونالد ترامب العسكرية تجاه إيران، بعدما أجهض الجمهوريون الخطوة سريعاً داخل قاعة المجلس، فى مشهد يعكس عمق الانقسام السياسى وتصاعد القلق من انزلاق الولايات المتحدة إلى صراع مفتوح فى الشرق الأوسط.

واستخدم الديمقراطيون إجراء يعرف بالموافقة بالإجماع لتمرير القرار بشكل فورى دون نقاش أو تصويت رسمي، وهو مسار تشريعى ينجح فقط إذا لم يعترض أى نائب. لكن كما كان متوقعاً، اعترض الجمهوريون، ما أدى إلى إسقاط المحاولة قبل أن تبدأ فعلياً.

وحاول جلين آيفى النائب الديمقراطى عن ولاية ماريلاند الحصول على فرصة للحديث داخل القاعة، إلا أن رئيس الجلسة الجمهورى كريس سميث أنهى الجلسة بشكل مفاجئ، ما أثار اعتراضات حادة من عدد محدود من النواب الديمقراطيين الحاضرين.

ورغم أن إفشال الخطوة كان متوقعاً، فإن مجرد طرحها يعكس تنامى القلق داخل أروقة الكابيتول هيل من صراع متصاعد فى الشرق الأوسط يفتقر إلى أفق واضح للحل، خاصة مع مؤشرات مبكرة على هشاشة الهدنة التى تم الإعلان عنها مؤخراً.

وبدأت الهدنة المؤقتة التى أعلن عنها يوم الثلاثاء الماضى بالفعل فى إظهار علامات التصدع، إذ واصلت إسرائيل عملياتها العسكرية فى لبنان بدعوى استهداف حزب الله، فى وقت تؤكد فيه إيران أنها مشمولة بالاتفاق، وهو ما تنفيه كل من واشنطن وتل أبيب بشكل قاطع.

وبحسب السلطات اللبنانية، أسفرت الضربات الأخيرة عن استشهاد ٢٥٤ شخصاً وإصابة ٨٣٧ آخرين، إلى جانب دمار واسع طال مبانى كاملة فى وسط بيروت، ما يعزز المخاوف من اتساع رقعة المواجهة.

فى المقابل، أفادت وكالة فارس الإيرانية بأن طهران أوقفت مجدداً مرور ناقلات النفط عبر مضيق هرمز، وذلك بعد ساعات فقط من السماح بعبور أولى السفن، فى خطوة تعكس حالة الارتباك والتصعيد المتبادل.

وحتى مثول «الوفد» للطبع، لم يتم نشر نص رسمى للهدنة، فيما وصفها جى دى فانس بأنها اتفاق هش، فى حين حذر الأمين العام للأمم المتحدة من أن استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية فى لبنان يشكل تهديداً خطيراً لاستمرار وقف إطلاق النار.

ووسط هذا المشهد المضطرب، واصل زعيم الأقلية الديمقراطية فى مجلس النواب حكيم جيفريز الضغط باتجاه تحرك تشريعى عاجل. وفى رسالة وجهها إلى زملائه، أبدى تشككه الشديد فى جدوى الهدنة الحالية، مؤكداً أنها غير كافية لوقف الحرب.

وقال «جيفريز» إن وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين لا يلبى الحد الأدنى من متطلبات الاستقرار، داعياً إلى عودة مجلس النواب فوراً للانعقاد من أجل التصويت على قرار ينهى الحرب فى الشرق الأوسط بشكل دائم.

لكن المجلس دخل بالفعل فى عطلة تمتد لأسبوعين، ولن يعود إلى عقد جلسات رسمية قبل ١٤ أبريل، ما يعطل أى تحرك تشريعى فوري.

وفى المقابل، يبدو أن فرص حصول الديمقراطيين على دعم جمهورى لأى قرار يحد من صلاحيات الحرب لا تزال ضعيفة للغاية، خصوصاً مع تراجع احتمالات انضمام شخصيات جمهورية كانت قد أبدت انفتاحاً سابقاً، مثل النائبة نانسى ميس.

وقال النائب الجمهورى دون بيكون، وهو جنرال متقاعد سبق أن دعم إجراءات مشابهة تتعلق بفنزويلا، إنه سيتابع التطورات قبل اتخاذ موقف، لكنه أشار بوضوح إلى موقفه المتشدد، مؤكداً أن الولايات المتحدة يجب أن تهزم إيران، متهماً طهران بقتل أمريكيين على مدى ٤٧ عاماً.

وعلى الجانب الآخر، أعلن زعيم الأقلية الديمقراطية فى مجلس الشيوخ تشاك شومر أن المجلس سيصوت على مشروع قرار يتعلق بصلاحيات الحرب مع إيران فور عودة الأعضاء إلى واشنطن الأسبوع المقبل، فى محاولة جديدة لفتح جبهة تشريعية موازية داخل الكونجرس.

اتجاه

بقلم:
محمد راغب

«طبس» الأولى.. «طبس» الثانية!

عند الإيرانيين اعتقاد شبه يقينى، أن «طبس» تعنى أن العناية الإلهية ترعى بلدهم، جمهورية إيران الإسلامية، وصارت هكذا رمزاً سياسياً ودينياً، يذكرهم بهزيمة قوات أمريكية، وقت حاولت تحرير رهائن سفارة الولايات المتحدة فى «طهران»، العام ١٩٨٠، وبنفس التفسير والتقييم، يظاهر المجمع العسكرى والسياسى، بما يؤكدون أنه فشل جديد، فى ادعاء «واشنطن» إنقاذ طيار أمريكى هناك، حتى لو يناور الإيرانيون بما يقولون، أنها كانت خدعة لصرف الأنظار عن عملية أخرى، فشلت قوات خاصة فى تنفيذها على الأرض، لينتهى الأمر إلى روايتين، الأولى أمريكية، تعتبرها انتصاراً غير مسبوق.. والثانية إيرانية، بأنها هزيمة موثقة، بجنود قتلى وإسقاط طائرات.

«طبس» الأولى، تظل فى الأدبيات الإيرانية، مبعث فخر واعتزاز بهزيمة الأمريكيين، على أرض المدينة الصحراوية الصغيرة، من مدن محافظة خراسان الجنوبية، فى الشرق الإيرانى، وكانت على الموعد، مع العملية الأمريكية «مخلب النسر»، العام ١٩٨٠، عندما آمر الرئيس جيمى كارتر، بعملية عسكرية سرية، لإنقاذ الـ٥٢ رهينة من الدبلوماسيين، احتجزهم طلبة إيرانيون داخل السفارة، فى أعقاب الثورة الإسلامية، عام ١٩٧٩، احتجاجاً على هروب الشاه، محمد رضا بهلوى، إلى «واشنطن» بدعوى العلاج، وقد كانوا على عزم اعتقاله، بعد الإطاحة بنظامه الملكى، الموالى لعدو الثورة التقليدى، الذى هو الولايات المتحدة الأمريكية.

ما حدث هناك على أرض «طبس»، أن فشلت عملية «مخلب النسر»، عندما ثارت عاصفة رملية مفاجئة، تسببت فى تصادم طائرة نقل مع مروحيات، وكانت النتيجة غير تدمير الطائرات، مقتل ٨ جنود من فريق العملية، والأكثر اهتماماً وخيبة أمل، افتضاح سرية العملية، ومن ثم اكتسبت معناها الدينى والسياسى، بما قال الإمام الخمينى، قائد الثورة، «أن الرمال كانت مأمورة من الله» لحماية إيران، فى إشارات للعاصفة الرملية، ما أدى إلى التشدد من دون فرص لانفراج الأزمة، التى استمرت لـ٤٤٤ يوماً، وكانت الضربة القوية، التى أطاحت بالرئيس «كارتر» فى الانتخابات الرئاسية، لصالح منافسه، رونالد ريجان، الرئيس «المهندس»، لفضيحة «إيران- كونترا»، التى بادل فيها الرهائن، بأسلحة سرية للإيرانيين، ذهبت أموالها لدعم متمردين فى نيكاراجوا.

أما «طبس» الثانية، بمعناها التاريخى، فيتحدث بها الخطاب الإيرانى، العسكرى والسياسى، مع الجدل والغموض، حول الادعاءات بتحقيق القوات الأمريكية انتصاراً كبيراً، عندما باشرت عملية بحث وإنقاذ لأحد طيارى الـ«إف-١٥»، التى أسقطتها الدفاعات الإيرانية، ومع الاحتفالات والترويج لنصر، افتعله الرئيس دونالد ترامب، وعسكريون من حوله، قلل الإيرانيون من أهمية الحدث، وقد ذهبوا للتشكيك، فى إنقاذ الطيار فعلاً، بأدلة استهداف قوات الجيش والحرس الثورى لـ٦ طائرات نقل ومروحيات ومسيرات، وعملية الإجلاء لأفراد القوة، وبالقياس العسكرى تكون عملية فاشلة، وصفتها «طهران» بالخديعة، للتغطية على محاولة لسرقة «اليورانيوم المخصب»، من مفاعل «أصفهان».

هكذا يمتد إرث العداء التاريخى، بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبين الولايات المتحدة الأمريكية، على طوال السنوات الـ٤٧ عاماً، تدهورت فيها العلاقات لدرجة المعارك، المباشرة وغير المباشرة، والظن فى الحرب الراهنة، لن يتجه بأى حال إلى التفاؤل، حتى لو قدر للمساعى الدولية والإقليمية، أن تنجح فى تهدئتها وإيقافها، طالما أساس الصراع بالنسبة لإيران، يدور حول القضية الفلسطينية، ووجودية إسرائيل فى المنطقة، وهو ما يفسر إصرار «تل أبيب»، على جر «واشنطن» إلى حروب عدوانية، لتدمير ما يزعمون أنها أسلحة نووية وصواريخ بالستية، تظل تهديداً إيرانياً لأمن إسرائيل.. إنه عداء مفتوح، وصدام من دون حدود، نأمل لو ينتهى إلى «طبس» ثالثة.

moh.raghib@yahoo.com

مراكز الخدمة والصيانة
غاز مصر
Egypt Gas
خبرة .. تتواصل مع الأجيال

www.egyptgas.com.eg
الأولي في مصر
والشرق الأوسط
في تنفيذ كافة أعمال توصيل الغاز الطبيعي
إحدي شركات قطاع البترول
وهي الشركة المتخصصة
في توصيل المساكن والمنشآت
والمصانع وتحويل وصيانة
جميع أنواع أجهزة
البوتاجازات والسخانات
للعمل بالغاز الطبيعي
خدمة العملاء 19220
طوارئ الغاز 129
٢٠ شارع المفتشين -الماظة-مصر الجديدة-القاهرة
تليفون: ٢٤١٧٨١٤٤-٢٤١٨٣٠١٤
فاكس: ٢٤١٧٨٦٠٧

مركز البحوث الزراعية يواجه أزمة وجود

معامل وصوب تكلفتها تصل للمليارات مهددة بالإغلاق

تقرير: نغم هلال

تصاعدت حالة من الغضب والاستياء بين عدد كبير من الباحثين داخل مركز البحوث الزراعية، على خلفية ما يتردد حول خطط نقل مقار بعض المعاهد والإدارات التابعة له، وهو القرار الذى يراه الباحثون تهديداً مباشراً لاستقرار العمل البحثى ومصير العديد من المشروعات الجارية.

وأكد المعترضون أن عملية النقل، فى حال تنفيذها دون دراسة كافية أو توفير بدائل مجهزة، قد تؤدى إلى تعطيل التجارب طويلة الأمد، وإهدار سنوات من الجهد العلمى، فضلاً عن تأثيرها السلبى على فرق البحث والبنية التحتية المعملية، ما يثير تساؤلات واسعة حول مستقبل البحث الزراعى فى هذه المرحلة الدقيقة.

وحذّر الدكتور صلاح يوسف وزير الزراعة واستصلاح الأراضى الأسبق من تداعيات أى قرارات قد تمس البنية الأساسية للبحث العلمى الزراعى فى مصر، مؤكداً أن ما يقدمه الفلاحون والمنتجون المصريون يأتى امتداداً مباشراً لجهود الباحثين فى مركز البحوث الزراعية ومركز بحوث الصحراء وكليات الزراعة على مستوى الجامعات.

وأوضح أن هذه المنظومة المتكاملة تمثل شراكة حقيقية فى تحقيق الأمن الغذائى، من خلال تطوير وزيادة الإنتاجية وتحسين جودة الصادرات، وهو ما يعتمد بالأساس على البحث العلمى التطبيقى داخل المحطات البحثية والمعامل المتخصصة والمزارع التابعة لهذه الجهات.

وأضاف أن نتائج هذا العمل لم تأتِ من فراغ، بل هى حصيلة أكثر من مائة عام من الجهد البحثى المتواصل، الذى تحمّل فيه الباحثون أعباء كبيرة على المستويين المهنى والشخصى، مشيراً إلى أن الحفاظ على هذا الإرث العلمى مسئولية وطنية لا تحتمل التهاون.

مؤكداً ضرورة دعم الدولة الكامل للبحث العلمى الزراعى، وعدم المساس بالأراضى أو المعامل أو المبانى التابعة للمؤسسات البحثية، لما لذلك من تأثير مباشر على استمرارية الإنتاج العلمى وقدرته على خدمة القطاع الزراعى.

وأشار إلى أن وجود الأراضى والمعامل ليس أمراً عشوائياً، بل يمثل ضرورة فنية لضمان استمرارية الإنتاج وتلبية احتياجات السوق المحلى من الغذاء والكساء، فضلاً عن دعم الصادرات الزراعية التى تسهم فى توفير العملة الأجنبية وتعزيز مكانة مصر إقليمياً ودولياً من خلال منتجات عالية الجودة، مناشدا الرئيس عبدالفتاح السيسى للتدخل لوقف نقل المركز أو الأراضى التابعة له.

وأكدت الدكتورة نهى الدسوقى الباحثة بمركز البحوث الزراعية أن هناك خطورة من المساس بالأراضى والمرافق التابعة لمؤسسات البحث العلمى الزراعى، موضحة أن استقطاع أى جزء منها لا يمكن اعتباره قراراً إدارياً عابراً، بل خطوة قد تمتد آثارها السلبية لعقود طويلة.

وأضافت أن المشروعات البحثية قد يكون من الممكن نقلها من موقع إلى آخر، لكن الأرض البحثية نفسها، بما تحمله من تجارب متراكمة ونتائج علمية تمتد لسنوات طويلة، لا يمكن تعويضها بسهولة أو إعادة إنتاجها فى مكان جديد بنفس الكفاءة.

وأضافت أن العالم اليوم يتجه بقوة نحو دعم مراكز البحث العلمى وتوسيع مساحاتها وتوفير الإمكانات اللازمة لها، إدراكاً لدورها المحورى باعتبارها «العقل» الذى يحمى اقتصاد الدول ويضمن استدامة مواردها.

وشددت على أن الحفاظ على هذه الأصول العلمية يمثل ضرورة استراتيجية، وليس مجرد خيار، خاصة فى ظل التحديات المتزايدة التى تواجه قطاع الزراعة والأمن الغذائى.

ويصل عدد العاملين بالمركز ١٢ ألفاً و٦٨١ باحثاً من مساعد باحث إلى أستاذ متفرغ، و١٦ ألفاً و٩٢٧ إدارياً من السكرتير إلى المدير العام، وأكد الباحثون أن معامل استنباط أصناف مقاومة للظروف المناخية المفاجئة واستنباط أخرى لمجابهة الجفاف مهددة بالاغلاق فضلا عن الصوب الزراعية المجهزة والتى تبلغ تكلفتها مليارات ويصعب نقلها لإجراء الأبحاث بها.

وتأسس مركز البحوث الزراعية فى مصر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٥ لسنة ١٩٧١، الصادر فى أوائل السبعينيات أكتوبر ١٩٧١، ليضم المعاهد البحثية الزراعية المختلفة فى كيان واحد. وفى عام ١٩٨٣ صدور القرار الجمهورى المنظم للائحة المركز.

ويرجع تاريخ بعض معاهده مثل معهد بحوث القطن إلى بدايات القرن العشرين، حيث بدأ بـ «مجلس مباحث القطن» عام ١٩١٩. ويضم ١٦ معهداً وعشرة معامل مركزية و٢٣ إدارة تجارب زراعية تغطى جميع المحافظات، و١٩ محطة بحوث.

ويعد المركز هو المؤسسة الرئيسية المسئولة عن البحث العلمى الزراعى التطبيقى فى مصر، ويتبع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

مخالفات البناء تتحدى التصوير الجوى

مئات الآلاف من المخالفين يواجهون الحبس والإزالة

يعيش مئات الآلاف من المواطنين الذين شيدوا وحدات سكنية بالمخالفة بعد تاريخ «التصوير الجوى» فى ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣ حالة من القلق والترقب، فى ظل ضبابية الموقف القانونى لمبانيهم، وتزايد الحديث عن حملات إزالة محتملة وعقوبات قد تصل إلى الحبس.

وبين أحلام الاستقرار التى سعى إليها هؤلاء ببناء مأوى يؤوى أسرهم، وواقع قانونى صارم يهدد تلك المنازل بالانهيار، تتصاعد الأزمة لتضعهم أمام مصير مجهول، فى وقت تتعالى فيه التساؤلات حول سبل التقنين، وحدود تطبيق القانون، وإمكانية إيجاد حلول توازن بين هيبة الدولة وحقوق المواطنين.

ويمثل التصوير الجوى للمبانى بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣ المرجع الحاسم لتقنين أوضاع مخالفات البناء فى مصر، وفقاً لأحكام القانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣. ويُعتد بهذا التاريخ كحدّ فاصل للتصالح، حيث يُسمح بتقنين المخالفات التى ظهرت فى هذا التصوير وتقع داخل أو على أطراف الحيز العمرانى، بينما تُستبعد تماماً أى مبانٍ أنشئت بعده، باعتبارها غير قابلة للتصالح.

وفى هذا السياق، برزت تساؤلات واسعة بشأن مصير مئات الآلاف من المخالفات، خاصة تلك القريبة من الكتل العمرانية، وما إذا كان يمكن التصالح عليها حال إنشائها قبل أو بعد التاريخ المحدد.

وبحسب قرار مجلس الوزراء، يعتبر آخر موعد لتلقى طلبات التصالح فى مخالفات البناء التى تمت قبل العمل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣ هو يوم ٥ مايو ٢٠٢٦، بعد مدها رسميا لمدة ٦ أشهر بتاريخ ٥ نوفمبر الماضى ٢٠٢٥

حول ذلك يقول المواطن (م. ع)، أحد سكان حى السلام أول شرق القاهرة، أنه تقدم بطلب للتصالح على مخالفة البناء إلى المركز التكنولوجى بالحى بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠٢٥، وسدد كامل الرسوم المقررة، إلا أنه لم يتسلم حتى الآن «نموذج ٨»، الذى يُمثل الإقرار النهائى بإتمام إجراءات التصالح بصورة قانونية.

وأشار، فى تصريحات لـ«الوفد»، إلى أنه فوجئ بتحرير محضر مخالفة بناء ضده، مؤكداً أنه منذ ذلك الحين يحاول تقنين وضعه دون التوصل إلى حل، لافتاً إلى أن إنهاء المحضر قانونياً يظل مرهوناً بالحصول على (نموذج ٨)، وهو ما لم يحدث حتى الآن رغم استيفائه الإجراءات المطلوبة، حسب قوله.

من جانبه، شدد اللواء أحمد جودة عبدالسميع رئيس حى السلام على أن نصوص القانون واضحة ولا تحتمل التأويل، مؤكداً أن أى أعمال بناء تمت بعد ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣ وهو تاريخ (التصوير الجوي) تعد مخالفة وغير قابلة للتصالح، وهو ما يستوجب تحرير محاضر واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، التى قد تنتهى بإزالة تلك المخالفات.

وأشار رئيس حى السلام أول إلى توجيهات الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية والدكتور إبراهيم صابر محافظ القاهرة فى هذا الشأن، محذرا من خطورة تجاوز القانون باستمرار البناء المخالف، مؤكدا سيتعامل فوراً وبكل حزم مع كافة أوجه وصور المخالفات وسيتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد المخالفين ولن يتوانى أبدا عن تطبيق القانون.

من جهته أوضحت اللجنة المختصة بالرد على استفسارات الجهات الإدارية واللجان الفنية، المشكلة بقرار من وزير الإسكان، أن المعيار الحاكم هو الظهور فى التصوير الجوى الصادر بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣. وأوضحت فى تقريرها أن المخالفات التى ثبت وجودها فى هذا التصوير تخضع للفحص والدراسة وفقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية، تمهيداً لاتخاذ قرار بشأنها.

فى المقابل، أكدت اللجنة أن أى مبانٍ لم تظهر فى هذا التصوير تُعد منشأة بعد التاريخ المشار إليه، وبالتالى لا يجوز التصالح عليها وفقاً للقانون الجديد.

من جانبه، أوضح مصدر بالمحليات أن عدة جهات تتولى متابعة تطبيق قانون التصالح، من بينها وزارات التنمية المحلية والإسكان والزراعة والتخطيط، مشيراً إلى أن اللجنة المختصة بالرد على الاستفسارات تابعة لوزارة الإسكان.

تقرير: سيد العبيدى

فوضى الميكروباص تضرب شوارع الجيزة

المواقف العشوائية وتقطيع المسافات والسرعة الزائدة أبرز المشاهد

كتب. رضا سلامة:

تشهد شوارع محافظة الجيزة حالة من الفوضى المرورية المتصاعدة، يقف فى قلبها انتشار الميكروباصات بشكل عشوائى، دون التزام بخطوط السير أو المواقف المحددة، وتحولت العديد من الشوارع الحيوية إلى ساحات انتظار مفتوحة، تتسبب فى تكدسات مرورية خانقة، وتعطل حركة المواطنين، فى ظل غياب رقابة حازمة وتنظيم فعّال. وبين سعى السائقين لزيادة عدد الركاب بأى وسيلة، ومعاناة المواطنين اليومية فى التنقل، تتفاقم الأزمة لتصبح أحد أبرز التحديات التى تواجه منظومة النقل داخل الجيزة، الأمر الذى طالما تمناه العديد من المواطنين، وهو وجود آليات لحل تلك المشكلة، ودور الجهات المعنية فى إعادة الانضباط إلى الشارع.

وفى هذا الإطار تم تنفيذ حملات مكثفة للقضاء على مخالفات تقسيم خطوط السير ومنع استغلال السائقين للركاب، والتى أسفرت عن ضبط ١٠٤ مخالفات شملت تقطيع وتغيير خط السير وتحصيل أجرة أعلى من المقررة حيث تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة حيال المخالفين حفاظًا على حقوق المواطنين وتحقيق الانضباط داخل منظومة النقل.

تضرر عدد من المواطنين من قيام قائدى عدد من سيارات الأجرة «الميكروباص» بتقسيم خط السير من منطقة رمسيس حتى منطقة الحصرى بأكتوبر بالجيزة، وتحصيلهم أجرة أعلى من المقررة، إلا أن الحملات الأمنية، أسفرت عن ضبط ٥ سيارات ميكروباص «سارية التراخيص»، وقائديها ٥ سائقين «أحدهم لا يحمل رخصة قيادة»، مقيمين بمحافظة الجيزة؛ لارتكابهم ذات المخالفات المشار إليها.

وفى الأيام القليلة الماضية، كشفت وزارة الداخلية ملابسات مقطع فيديو تم تداوله بمواقع التواصل الاجتماعى، يتضمن تضرر أحد الأشخاص من قيام قائد سيارة ميكروباص بالتعدى عليه بالسب وإجباره على النزول منه بمحافظة الجيزة، بالفحص أمكن تحديد وضبط السيارة الميكروباص الظاهرة بمقطع الفيديو «سارية التراخيص»، وقائدها (سائق «لا يحمل رخصة قيادة» – مقيم بدائرة قسم شرطة بولاق الدكرور).

وبمواجهته اعترف بارتكاب الواقعة على النحو المشار إليه بطريق المنصورية بدائرة قسم شرطة الأهرام، وذلك بسبب اعتراض الشاكى على قيادته للسيارة بسرعة زائدة.

وفى إطار آخر، شهدت عدة مناطق فى الجيزة، منها المنيب والبدرشين والعياط، تفاقمًا ملحوظًا فى ظاهرة «تقطيع المسافات» من قبل سائقى الميكروباص، فى مخالفة صريحة لخطوط السير المعتمدة، ما يضاعف معاناة المواطنين ويزيد من أعباء التنقل اليومية، ورغم تبعية هذه الخطوط لمنظومة السرفيس، إلا أن الرقابة تبدو عاجزة عن ضبط المخالفات أو الحد من انتشارها، فى ظل اختفاء عدد كبير من السيارات المرخصة للعمل على خطوط جنوب الجيزة، واتجاهها للعمل فى مسارات أخرى أكثر ربحية، هذا الخلل أسهم فى تقليص عدد المركبات المتاحة، وفتح الباب أمام استغلال الركاب وفرض أجرة أعلى، لتظل الأزمة قائمة دون حلول جذرية تعيد الانضباط إلى منظومة النقل بهذه المناطق، حيث أسفرت خلال الأسبوعين الماضيين عدة حملات من محافظة الجيزة، أسفرت عن ضبط ١٩ مخالفة متنوعة شملت تقطيع وتقسيم خطوط السير وتحصيل أجرة أزيد من المحددة حيث تم ضبط ١٠ حالات تقطيع أو تقسيم لخط السير خلال حملة تفتيشية أمام بوابات حدائق الأهرام بالإضافة إلى ٧ حالات تقسيم خط السير وتحصيل أجرة أزيد من المحددة بشارع السودان.

بعد رفض الاعتراف بهم

«الماجستير والدكتوراه المهنية» ينتظران المجهول

كتب - صلاح شرابى:

شهدت الأيام الماضية حالة من التخبط لدى بعض الجامعات بسبب رفض إدارات شئون الخريجين، الاعتراف بالماجستير والدكتوراه المهنية ضمن حصر أوائل الخريجين، والحاصلين على الماجستير والدكتوراه على مدار العشر سنوات الأخيرة، وذلك وفقا للخطاب الصادر من المجلس الأعلى للجامعات لكافة الجامعات فى مصر.

وأوضح بعض الحاصلين على الماجستير والدكتوراه المهنية فى تصريحات لـ» الوفد» أن بعض الجامعات رفضت تسجيل بيانات الحاصلين على الدرجات المهنية من غير العاملين بالقطاع الحكومى، والاكتفاء بالماجستير والدكتوراه الأكاديمية، الأمر الذى اعتبره الحاصلين على الدرجات المهنية إهانة لهم وللجامعات التى منحتهم الدرجات العلمية طالما أنه لم يتم حصرها ضمن الدرجات العلمية. وطالب حاملو الدرجات المهنية الدكتور عبدالعزيز قنصوة، وزير التعليم العالى والبحث العلمي، والمستشار هشام بدوى رئيس مجلس النواب بالتأكيد على وجودهم ضمن أعمال الحصر.

كما شهدت مواقع التواصل الاجتماعى حالة من الجدل والضبابية بشأن الهدف من حصر أوائل الخريجين والحاصلين على الماجستير والدكتوراه فى كافة الجامعات منذ عام ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٤، وسط تأكيدات بتعيينهم فى القطاع الحكومى خلال الفترة القادمة، فى الوقت الذى لم تخرج فيه أى جهة حكومية لتوضيح الخطوات القادمة.

وقال مصدر داخل المجلس الأعلى للجامعات فى تصريحات لـ«الوفد» إن المجلس الأعلى للجامعات أرسل خطاب الحصر للجامعات تنفيذاً للخطاب الوارد من مجلس النواب الذى يطلب فيه حصر أوائل الخريجين والحاصلين على الماجستير والدكتوراه، وسيقتصر دور المجلس الأعلى على الانتهاء من أعمال الحصر وإرسالها لمجلس النواب فقط.

وأضاف المصدر «المجلس الأعلى للجامعات لا علاقة بمسألة التعيين من عدمه، وهذا اختصاص بعض الجهات الأخرى، خاصة فيما يتعلق بتوفير درجات مالية، وسيتم خلال أيام الانتهاء من الحصر وإرساله لمجلس النواب بكافة البيانات التفصيلية».

وتواصل الجامعات المصرية حصر العشرين الأوائل على كل الدفعات، إلى جانب الحاصلين على درجتى الماجستير والدكتوراه فى كافة التخصصات، سواء من خلال إدارة شئون الخريجين بالكليات، وإدارة الجامعات، إلى جانب تخصيص لينك إلكترونى فى بعض الجامعات لقيام الخريجين بتسجيل بياناتهم للتمكن من الحصر الشامل لهم.

إقبال كبير على انتخابات اتحاد الكتاب

كتبت - سمية عبدالمنعم:

أجريت صباح أمس انتخابات مجلس إدارة النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر، حيث توافدت أعداد كبيرة من أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد، على مقره بالزمالك، للإدلاء بأصواتهم.

وفى تصريح لـ «الوفد»، أكد المستشار محمد النبوى محمد، نائب رئيس هيئة قضايا الدولة، رئيس المكتب الفنى للتنفيذ والمشرف على قطاع التنفيذ، والمشرف على انتخابات النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر، أن عملية التصويت لاختيار أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بدأت فى التاسعة صباح أمس الجمعة، حيث أدلى الأعضاء بأصواتهم، مؤكدا أن العملية الانتخابية سارت بسهولة ويسر، وكان هناك تعاون كبير من الأعضاء لتحقيق تلك السهولة.

وعما تم تنفيذه من أحكام، أكد «النبوي» أنه تم تنفيذ حكمين من ثلاثة أحكام صدرت أخيرا، حكم الكاتب عماد النشار، والكاتب فاروق عبدالله. وتابع أنه طبقا لحكم المحكمة، فمن سددوا الاشتراكات قبل الجمعية العمومية التى عقدت أمس، ومن سدد قبل ٣٠ يوما من الانتخاب، من حقهم الإدلاء بأصواتهم، وعليه يكون كل من سدد حتى ١٠ مارس قد تمت إضافته وأدلى بصوته، وبذلك يكون قد تم تنفيذ الأحكام قبل بدء الانتخاب، حيث شهد الأمر تعاونا من مجلس النقابة بإضافة الأسماء. وعن مدى الإقبال على التصويت، أشار «النبوي» إلى أن الإقبال كبير بشكل غير متوقع لدرجة نفاد الاستمارات فى الساعات الأولى من التصويت، واستقدام استمارات جديدة.

يذكر أن عدد الأعضاء المرشحين بلغ ٨٦ عضوا، يتنافسون على ٣٠ مقعدا. وكان اتحاد كتاب مصر قد شهد بعض الأزمات فى الآونة الأخيرة، مثل أزمة مشروع العلاج، وفصل بعض الأعضاء، وعدم قبول عودة عضوية البعض حتى بعد توفيق أوضاعهم؛ لذا شهدت انتخابات هذه الدورة زخما كبيرا وإقبالا غير مسبوق، خاصة أن عدد المرشحين يبدو كبيرا مقارنة بعدد المقاعد المرشحين عليها.

الهيئة العامة للمقاولات والاستثمار العقارى

شركة الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري ش.م.م

خاضعة لاحكام القانون رقم١٥٩ لسنه١٩٨١ ولائحته التنفيذية
٤٦ ش الفلكى باب اللوق. القاهرة. سجل تجاري١٠٧٧٨. القاهرة
راس المال المرخص به مليار جنيه. راس المال المصدر والمدفوع ٤٣٢٨١٤٠٠٠
(موزع على ٢١٦٤٠٧٠٠٠ سهم بقيمة أسمية عشرون قرش للسهم الواحد)

إخطار ثان
دعوة
لحضور الجمعية العامة غير العادية

يتشرف السيد المحاسب /أحمد محمد مصطفى سليمان القدرى رئيس مجلس الادارة وبموجب التفويض الممنوح له من مجلس الإدارة بدعوة السادة مساهمى الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية يوم الأحد الموافق ٢٠٢٦/٤/٢٦ وذلك بمقر الشركة ٤٦ ش الفلكى باب اللوق بالقاهرة وذلك فى تمام الساعة الثالثة عصرا سوف يتم عقد الاجتماع والمشاركة فيه من خلال وسائل الاتصال الحديثة باستخدام تقنية E-Magles حيث يمكن للسادة المساهمين التصويت على القرارات الكترونيا وكذلك حضور الاجتماع من خلال وسائل الاتصال المرئى والذى يعتبر حضورا فعليا ويتم التسجيل والتصويت من خلال الرابط التالى :
https://emagles.com/voterinformation/GGCC
أو عن طريق استخدام QR Code أدناه :

وفى حالة عدم اكتمال النصاب القانونى يؤجل الاجتماع لليوم التالى يوم الأثنين الموافق ٢٠٢٦/٤/٢٧ فى تمام الساعة الثالثة عصرا بمقر الشركة بعاليه

وذلك للنظر فيمايلى :-
(١) اعتماد تقرير مجلس الادارة وتقرير الحوكمة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٥/١٢/٣١
(٢) اعتماد تقرير مراقب الحسابات عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وكذا تقرير تأكد مستقل على تقرير الحوكمة.
(٣) التصديق على القوائم المالية عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٥/١٢/٣١
(٤) اعتماد مشروع حساب توزيع الأرباح عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وترحيل حصة المساهمين إلى الأرباح المرحلة.
(٥) اخلاء مسئولية أعضاء مجلس الادارة وابراء ذمتهم عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٥/١٢/٣١
(٦) تحديد بدلات حضور وانتقال اعضاء مجلس الادارة ولجنه المراجعة عن العام المالى ٢٠٢٦
(٧) اعادة تعيين مراقب الحسابات عن العام المالى ٢٠٢٦ وتحديد اتعابه.
(٨) التصريح لمجلس الادارة بالتبرع فيما يزيد على الالف جنيه عن العام المالى ٢٠٢٦ طبقا لحكم المادة١٠١ من القانون١٥٩ لسنه١٩٨١.

ونوجه عناية السادة المساهمين الى مايلي:-
(١) لكل مساهم حق حضور الجمعية بطريق الاصالة أو الانابة ويشترط لصحة الانابة ان تكون لاحد المساهمين من غير اعضاء مجلس الادارة وان يكون التوكيل مصدق عليه.
(٢) على السادة المساهمين الذين يرغبون فى التصويت وحضور الاجتماع التكرم بارسال ما يلى قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل من خلال الرابط أو QR CODE الموضح أعلاه وذلك من خلال المنصة الالكترونية (E-Magles) .
(٣) كشف حساب الأسهم معتمد صادر من أحد أمناء الحفظ بما يفيد تجميد رصيد الأسهم الموضح بكشف الحساب بفرض حضور الجمعية العامة لحين انفضاض الجمعية وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل.
(٤) صورة بطاقة الرقم القومى أو جواز السفر لاثبات شخصية المساهم.
(٥) اجراء التصويت : بعد استيفاء المساهم للاجراءات المشار إليها عاليه ستقوم الشركة بارسال الرابط الالكترونى الخاص بالتصويت عن بعد بدات الوسيلة فور مراجعة كافة المستندات اعلاه والتأكد من صحتها وموافاة المساهم بكود الاجتماع والذى سيمكنه من المشاركة فى الاجتماع عبر المنصة الالكترونية (E-Magles).
(٦) أية أسئلة تتعلق بالموضعات المعروضة على الجمعية العامة يتعين تقديمها كتابة إلى المقر الرئيسى للشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل وتقتصر الأسئلة على جدول الأعمال الوارد بالدعوة.
(٧) تصدر قرارات الجمعية العامة للشركة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فى الاجتماع.

رئيس مجلس الادارة
محاسب /أحمد محمد مصطفى سليمان القدرى

ميزانية المخاطر.. الحذر الحكومى يفتح باب الفاتورة الثقيل

إجراءات مالية احترازية تضع المواطن فى قلب التكلفة

تقرير: شربات عبدالحى

فى ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وتداعيات الحرب التى تلقى بظلالها على اقتصادات العالم، تدخل الحكومة مرحلة أكثر حذراً فى إدارة الملف المالى، مدفوعة بتصريحات مصطفى مدبولى التى أكدت تبنى نهج «ميزانية المخاطر» كأداة استباقية لمواجهة التقلبات المحتملة، وبين محاولات احتواء الضغوط الخارجية، تبرز تساؤلات ملحة حول مدى قدرة الدولة على امتصاص الصدمات دون تحميل المواطن أعباء إضافية.

أوضح دكتور كرم سلام، الخبير الاقتصادى الدولى ومستشار العلاقات الاقتصادية الدولية، قائلاً: «إلى أنه فى زمن تتسارع فيه الأزمات وتتقاطع فيه الجغرافيا مع الاقتصاد، لم يعد الحديث عن الموازنات العامة مجرد عرض لأرقام الإيرادات والمصروفات، بل أصبح نقاشاً عميقاً حول كيفية إدارة «المخاطر» قبل وقوعها، ومن هنا برز مصطلح «ميزانية المخاطر» كأحد المفاهيم الحديثة التى تعكس وعى الدولة بطبيعة المرحلة الراهنة، خاصة فى ظل التوترات الجيوسياسية الممتدة من قطاع غزة إلى اضطرابات الملاحة فى البحر الأحمر، وما تفرضه من تحديات مباشرة على الاقتصاد المصرى، والتى تعنى ببساطة، هى ذلك الجزء المرن داخل الموازنة العامة الذى يخصص لمواجهة الصدمات غير المتوقعة، سواء كانت ارتفاعاً مفاجئاً فى أسعار الغذاء والطاقة، أو تراجعاً فى موارد النقد الأجنبى، أو اضطرابات فى سلاسل الإمداد العالمية، وفى الحالة المصرية، لا ينظر إلى هذا المفهوم كترف مالى، بل كضرورة حتمية، خاصة وأن الاقتصاد المصرى يتأثر بشكل مباشر بأى تغيرات فى التجارة العالمية أو حركة النقل، خصوصاً عبر قناة السويس التى تعد أحد أهم شرايين الدخل القومى.

ولفت «سلام»، إلى أن هذه التحركات تعكس بلا شك وجود قلق حقيقى، وليس مجرد احتراز نظرى، من تداعيات ممتدة للحروب على الاقتصاد المصرى، فالأرقام تشير إلى تراجع إيرادات قناة السويس فى بعض الفترات بنسب اقتربت من ٤٠٪ نتيجة اضطرابات الملاحة، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الشحن عالمياً بأكثر من ٣٠٪، وهو ما ينعكس مباشرة على أسعار السلع فى السوق المحلى. كما أن الضغوط على العملة الأجنبية تظل قائمة فى ظل تذبذب مصادر النقد الأجنبى، سواء من السياحة أو الاستثمار أو التحويلات، ورغم ذلك، لا يمكن القول إن الحكومة تتحرك فقط برد الفعل؛ بل إنها تحاول الموازنة بين التخطيط الاستباقى والاستجابة السريعة، فهناك سيناريوهات يتم إعدادها مسبقاً لمواجهة تطورات محتملة، مثل استمرار الحرب لفترة طويلة، وهو ما قد يؤدى إلى موجة تضخم جديدة قد تتراوح بين ٢٥٪ و٣٥٪، وزيادة الضغوط على سعر الصرف، وارتفاع عجز الموازنة نتيجة زيادة الإنفاق على الدعم، وفى مثل هذه السيناريوهات، يصبح التحدى الأكبر هو كيفية احتواء الأزمة دون فقدان السيطرة على الاستقرار الاقتصادى.

وتابع، أما إذا تحققت هذه السيناريوهات، وظهرت موجة جديدة من التضخم، فإن المواجهة لن تكون مسئولية الحكومة وحدها، بل هى مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع. فالحكومة مطالبة بتعزيز الدعم النقدى المباشر، وتشديد الرقابة على الأسواق، ودعم الإنتاج المحلى لتقليل الاعتماد على الاستيراد، فى حين يطلب من المواطن قدر من الترشيد وإعادة ترتيب الأولويات الاستهلاكية. ومع ذلك، يبقى العبء الأكبر واقعاً على كاهل المواطن، الذى قد يواجه ارتفاعاً فى أسعار الغذاء والطاقة، وزيادة فى تكاليف النقل، وتراجعاً فى القوة الشرائية، وهو ما يضع الطبقة المتوسطة تحديداً تحت ضغط متزايد، ومن هنا تبرز أهمية اتخاذ إجراءات واضحة لحماية الفئات الأكثر تأثراً، من خلال زيادة مخصصات الدعم بنسبة لا تقل عن ٢٠ إلى ٣٠٪، وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لتشمل العمالة غير المنتظمة، إلى جانب توفير السلع الأساسية بأسعار مدعومة عبر المنافذ الحكومية. لكن التحدى الحقيقى لا يكمن فقط فى تقديم الدعم، بل فى ضمان وصوله إلى مستحقيه بكفاءة وعدالة.

ونوه على أنه يبقى السؤال الأهم: كيف يمكن طمأنة المواطن بأن «ميزانية المخاطر» لن تتحول إلى عبء جديد على حياته اليومية؟ الإجابة تكمن فى الشفافية أولاً، وفى وضوح السياسات ثانياً، وفى توجيه الدعم بشكل عادل وفعال ثالثاً. فكلما شعر المواطن بأن الدولة تشاركه التحديات وتعمل على حمايته، زادت قدرته على الصمود والتكيف، وفى النهاية، لم تعد إدارة الاقتصاد فى مصر- كما فى العالم- مرتبطة فقط بالنمو والأرقام، بل أصبحت مرتبطة بقدرة الدولة على امتصاص الصدمات والتعامل مع المجهول. و«ميزانية المخاطر» ليست مجرد بند فى الموازنة، بل هى انعكاس لرؤية جديدة تدرك أن الاستقرار فى زمن الأزمات لا يتحقق بالصدفة، بل بالتخطيط، والاستعداد، والشراكة الحقيقية بين الدولة والمواطن.

الرسالة الأساسية التى يمكن استنباطها، أن الحكومة تسعى لكى تتعامل مع الأزمة بشكل استباقى قبل أن تتحول إلى أزمة داخلية، هكذا بدأ أحمد شوقى، عضو الهيئة الاستشارية لمركز مصر للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، كلامه قائلاً:»أن ميزانية المخاطر، تعتبر إطار اقتصادى ومالى تستخدمه الدولة لتقييم قدرة الحكومة والقطاع المصرفى على مواجهة صدمات غير متوقعة، مثل الحروب أو الأزمات الجيوسياسية، وذلك من خلال تخصيص موارد احتياطية وتحليل السيناريوهات المحتملة لتقليل أثرها على الاقتصاد، وفى السياق الحالى، تشمل هذه الميزانية، الاحتياطيات الأجنبية لتأمين الاستيراد الحيوى، وأدوات التحوط ضد تقلبات أسعار الطاقة والسلع الأساسية، وخطط الدعم النقدى المباشر للفئات الأكثر هشاشة، وهى تمثل وسادة أمان مالية واقتصادية تمنع الانهيار المفاجئ فى حالة الصدمات العالمية.

كرم سلام

أحمد شوقى

ولفت «شوقى» إلى أنه من الممكن أن تترجم تصريحات رئيس الوزراء إلى إجراءات ملموسة من خلال مراجعة دورية للسياسات المالية والنقدية لمواجهة أى صدمات محتملة فى الأسواق المحلية، وتعزيز احتياطى النقد الأجنبى لضمان استمرار واردات السلع الأساسية، خاصة القمح والوقود، وتطوير برامج الحماية الاجتماعية (الدعم المباشر، البطاقات التموينية الموسعة، دعم الوقود والكهرباء للفئات الأكثر ضعفاً)، بالإضافة إلى استراتيجيات استباقية فى القطاع المصرفى مثل زيادة السيولة المحلية وإعادة جدولة الديون الحكومية قصيرة الأجل.

ونوه الخبير الاقتصادى بأن الحكومة تعتمد على سيناريوهات استباقية من خلال وضع خطط بديلة للطاقة، الاستيراد، ودعم السلع الأساسية، ورفع الاحتياطى النقدى، وأحياناً تتحرك وفق رد الفعل، كتعديل أسعار المحروقات أو تدخل فى سوق العملات عند حدوث تقلبات حادة، فالاستراتيجية الفعلية تميل إلى التوازن بين الوقاية والتدخل عند الحاجة لضمان مرونة الاستجابة.

وأشار إلى وجود عدة سيناريوهات متوقعة فى حال استمرار الحرب لفترة طويلة، منها ارتفاع التضخم: نتيجة زيادة تكلفة الواردات والاعتماد على الاستيراد، وضغوط على الميزانية العامة: لزيادة الدعم الاجتماعى والحفاظ على استقرار الأسعار، وتأثير محدود على النمو الاقتصادى: إذا تراجعت الاستثمارات الأجنبية أو السياحة، وتغيرات فى التجارة الخارجية: تحول بعض الشركاء التجاريين والاعتماد على بدائل جديدة، لافتاً إلى أنه إذا حدث موجة جديدة من التضخم أو ارتفاع الأسعار، الحكومة ستواجه هذا الأمر من خلال رفع الدعم المستهدف، برامج دعم نقدى مباشر، مراقبة الأسعار، والسيطرة على المضاربات والممارسات الاحتكارية، والمواطنين من خلال إدارة الاستهلاك والإنفاق، مع التركيز على السلع الأساسية، والادخار الوقائى حيث أمكن، والبنوك من خلال توفير أدوات ادخار واستثمار قصيرة الأجل تواكب التضخم وتحافظ على القيمة الشرائية.

ووضع الخبير عدة إجراءات يجب اتباعها لحماية الفئات الأكثر تأثراً من ارتفاع الأسعار، كتوسيع برامج الدعم الغذائى والطاقة بشكل استباقى، وتقديم منح نقدية دورية للفئات الهشة بدلاً من دعم الأسعار العام الذى قد يستفيد منه الجميع، وضمان استقرار الأسعار فى السلع الأساسية عبر التدخلات السوقية، وعمل برامج تمويلية صغيرة ومتاحة للفئات الأشد ضعفا لتخفيف آثار التضخم على حياتهم اليومية، كما أنه يجب على الحكومة تنفيذ الإصلاحات بشكل تدريجى مع وجود خطط حماية اجتماعية موازية، والتركيز على الإصلاحات الهيكلية مثل تحسين كفاءة الدعم الحكومى، زيادة الإنتاج المحلى، وتحسين الاستثمار بدلاً من رفع الضرائب أو الأسعار فجأة، والتواصل المستمر مع المواطنين لشرح الأهداف طويلة المدى وكيفية حماية القدرة الشرائية.

واضاف أنه يجب على الحكومة أن تطمئن المواطن بأن "ميزانية المخاطر" لن تتحول إلى أعباء مباشرة على حياته اليومية، من خلال شفافية كاملة أى من خلال الإعلان عن مكونات ميزانية المخاطر وكيفية استغلالها، واستهداف الدعم للفئات الأكثر هشاشة وعدم تحميل المواطن العادى أعباء مباشرة، والتأكيد أن الاحتياطيات مخصصة للأزمات وليست لأغراض أخرى، ووضع خطط استباقية لمنع التضخم أو تقلبات الأسعار من الوصول إلى المواطن العادى.

بقلم:

د. وليد عتلم

النيل للأخبار.. جنود الإعلام الوطنى المجهولة

لكل حرب جنودها المجهولون، إعلاميا قناة النيل للأخبار كانت الجندى المجهول للحرب الإيرانية – الأمريكية – الإسرائيلية، شهادتى فى حق النيل للأخبار مجروحة، لكن المتابع المنصف يدرك أن ما يُبذل داخلها، أمام الكاميرا وخلفها، يتجاوز حدود الإمكانات المتاحة. فالقائمون والعاملون بالقناة فى كل المجالات من هم أمام الكاميرات ومن هم خلفها يبذلون جهدًا مضاعفًا لتعويض محدودية الموارد والإمكانات، من أجل تقديم محتوى وصورة تليق بالمشاهد رغم جسامة التحديات. ينجحون فى سد هذه الفجوة بمهنية عالية وحرفية تستحق التقدير والاحترام.

الدليل الأبرز على مدى كفاءة ومهنية قناة النيل للأخبار؛ أنها لم تقع فى فخ الاستقطاب الحاد، وقدر المستطاع قدمت القناة والعاملون بها محتوى يعكس درجة معتبرة من الحرفية والاتزان فى لحظة إقليمية شديدة السيولة والتعقيد. فالشاشة والمنصة الوطنية ومنذ اللحظات الأولى لتلك الحرب، وحتى فى حرب الاثنى عشر يوما فى يونيو ٢٠٢٥، لم تنخرط فى فوضى السرديات المتضاربة التى صاحبت الحرب، بل سعت إلى تقديم رواية إعلامية منضبطة، توازن بين نقل الوقائع وتفكيكها، بما يحصّن المشاهد من الانزلاق وراء الإشاعات أو المواقف المتحيزة. وفى ظل هذه الحالة من السيولة السياسية والإعلامية قدمت النيل للأخبار نموذجا لما يمكن أن يكون عليه الإعلام الوطنى المهني، وتظل مدرسة إعلامية عريقة أثبتت فى أوقات الأزمات أن «المهنية» هى المورد الذى لا ينضب، حتى وإن شحّت الإمكانات المادية والتقنية.

الحرب على إيران كشفت عن أن معركة الخبر والوعى والإعلام لا تقل سخونة عن الميدان العسكرى والضربات الجوية والصاروخية؛ وأكدت أن الصراع لم عسكريا فقط، بل كانت حرب معلومات وعقول أيضًا؛ والتنافس كان حاداً على من يملك القدرة على صياغة الرواية الأكثر إقناعًا وانتشارًا.

حيث يتجاوز البعد الأهم للأداء المهنى مجرد العرض الإخبارى، ليتصل بالدور الاستراتيجى للإعلام فى «معركة الوعي». هنا أرى أيضاً أن النيل للأخبار كمنصة إعلامية مصرية وطنية، هى أحد أبرز أدوات القوة الناعمة والوعي، تمارس دورا استراتيجيا فى معركة الوعي، والتوازن الإعلامي، وهنا تحديدًا يتعاظم دور المؤسسات الإعلامية الوطنية، التى تتحرك فى منطقة دقيقة بين نقل الحقيقة وحماية الأمن المعرفى للمجتمع. وهنا يتعاظم دور الإعلام الوطني؛ وتتسع مساحات تأثيره نتيجة لتعدد أدواره. ولم يعد يُكتفى بنقل الخبر، وتحليل الحدث وتوصيفه. بل أصبح أحد الأدوار الرئيسة للإعلام الوطنى الإسهام فى تشكيل اتجاهات الرأى العام، وإعادة ترتيب أولوياته، وبناء إدراك جمعى قادر على التمييز بين المعلومة والدعاية والشائعة والتوجيه، وبين الخبر والتوظيف السياسى له. وفى هذا السياق، يصبح الحفاظ على المهنية والاتزان ليس خيارًا أخلاقيًا فحسب، بل ضرورة استراتيجية لحماية المجال العام من الاختراق والفوضى المعلوماتية.

لذلك: يجب اعادة النظر لقناة النيل للأخبار وكافة منصات ماسبيرو الوطنية، كأحد أدوات وركائز الأمن القومى المصري، وليس مجرد منصات إعلامية أو إخبارية. وضرورة العمل على علاج المشكلة الرئيسية فى حائط الصد الأول ضد حروب الجيل الرابع والخامس.

قطار «الرخصة الذهبية» يجذب ١٣ مليار دولار استثمارات

كتبت- شيرين عجمى:

فى ظل تحولات اقتصادية عالمية متسارعة، تبنت الدولة المصرية ممثلة فى وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، استراتيجية «المسارات المختصرة» لجذب رؤوس الأموال الضخمة، وتعد «الرخصة الذهبية» (أو الموافقة الواحدة) حجر الزاوية فى هذه الاستراتيجية، حيث تحولت من مجرد مادة قانونية فى التشريعات الاستثمارية إلى محرك فعلى لتدفق مليارات الدولارات فى شرايين الاقتصاد القومى.

ورغم أن جذور «الرخصة الذهبية» تعود إلى قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ (المادة ٢٠)، إلا أن انطلاقتها الحقيقية كأداة تنفيذية بدأت فى أكتوبر ٢٠٢٢، حين وجه الرئيس عبدالفتاح السيسى بمنحها لجميع المستثمرين الذين تقدموا بطلبات لمدة ٣ أشهر لتسريع وتيرة المشروعات.

وتعتمد فلسفة الرخصة الذهبية على منح موافقة واحدة شاملة تشمل تأسيس المشروع، وتراخيص البناء، والتشغيل، وتخصيص الأراضى، دون الحاجة للمرور على جهات متعددة، وهو ما يقلل زمن الإجراءات إلى نحو ٢٠ يوم عمل فقط بعد استيفاء المستندات، مقارنة بفترات كانت تمتد لعدة أشهر أو سنوات فى السابق.

ومنذ بدء التوسع الفعلى فى تطبيق هذه الآلية خلال عامى ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، بدأت الدولة فى منح الرخصة الذهبية لمشروعات كبرى فى قطاعات الصناعة والطاقة والنقل والخدمات اللوجستية، مع التركيز على المشروعات التى تضيف قيمة للاقتصاد القومى، وتزيد الصادرات، وتوفر فرص عمل، وتدعم توطين التكنولوجيا.

وحتى منتصف مارس ٢٠٢٦، نجحت الدولة بالفعل فى تحويل المسارات الإدارية المعقدة إلى أرقام واقعية تعكس ثقة القطاع الخاص المتنامية فى الاقتصاد الوطنى، وقد تجلى هذا النجاح فى الارتفاع الملحوظ لعدد الشركات الحاصلة على «الموافقة الواحدة»، حيث وصل إجمالى المشروعات الكبرى التى حصلت على الرخصة الذهبية إلى ٥٢ مشروعاً بحلول مطلع مارس ٢٠٢٦.

محمد فريد

ووفقاً لأحدث تقارير وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، فإن آخر حزمة تم تسليمها فى مارس ٢٠٢٦ شهدت منح الرخصة لـ٨ مشروعات جديدة باستثمارات إجمالية بلغت ١,٥ مليار دولار، منها ١,٢ مليار دولار بالعملات الأجنبية و١٦ مليار جنيه بالعملة المحلية. ويأتى هذا كجزء من حصاد تراكمى مبهر خلال الـ١٨ شهراً الماضية، حيث ساهمت هذه الرخصة فى تفعيل مشروعات تجاوزت تكلفتها الاستثمارية ١٠ مليارات دولار، غطت قطاعات استراتيجية وحيوية مثل الهيدروجين الأخضر، وصناعة السيارات، وصناعة الأسمدة، ما يعزز من مرونة الاقتصاد المصرى وقدرته على جذب رؤوس الاموال العالمية.

وتتنوع النماذج الواقعية للمشروعات المستفيدة لتشمل قطاعات صناعية ولوجستية كبرى، حيث حصلت مصانع عالمية فى قطاع السيارات على الرخصة لإنتاج المركبات محلياً باستثمارات تجاوزت ٦ مليارات جنيه، جنباً إلى جنب مع مشروعات الطاقة المتجددة التى ناهزت استثماراتها ٢٠٧ مليون دولار لإنتاج الكهرباء من الرياح.

كما برزت الصناعات الكيماوية من خلال مجمع إنتاج «الصودا آش» بتكلفة ٦٨٠ مليون دولار لتقليل فاتورة الاستيراد، بالإضافة إلى تعزيز حركة التجارة عبر منح الرخصة لموانئ جافة ومراكز لوجستية فى مدينة العاشر من رمضان، ما يخلق شبكة متكاملة من التنمية الاقتصادية.

ويكمن السر وراء تهافت المستثمرين على هذا «الذهب الحكومى» فى منح المشروع صفة «السيادة الإجرائية»، حيث تمنح الرخصة موافقة شاملة من مجلس الوزراء تكون نافذة بذاتها دون الحاجة للتعامل مع جهات متعددة، وهو ما يستهدف نوعين أساسيين من المشروعات: «الاستراتيجية القومية التى تحقق التنمية المستدامة، ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى مجالات المرافق والبنية التحتية»، هذا التبسيط الإجرائى هو المحرك الأساسى الذى دفع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية لوضع مستهدفات طموحة لما وراء عام ٢٠٢٦، تتماشى مع السردية الوطنية للجمهورية الجديدة.

وفيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٣٠، تخطط الدولة لمنح ٨٠ رخصة ذهبية جديدة خلال السنوات الأربع المقبلة، سعياً لرفع صافى الاستثمار الأجنبى المباشر ليتخطى حاجز ١٦ مليار دولار سنوياً، وصولاً إلى مستهدف تراكمى يتجاوز ١٠٠ مليار دولار.

ولا يقتصر الطموح على الأرقام المالية فحسب، بل يمتد ليشمل توطين الصناعة وإحلال الواردات بتوفير ٢٠٪ من فاتورة استيراد الكيماويات والأغذية، مع اشتراط نسب عالية من المكون المحلى، وهو ما سيؤدى بدوره إلى خلق أكثر من ١٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول نهاية ٢٠٢٧، مما يضمن استدامة النمو وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

لقد نجحت الرخصة الذهبية فى كسر «تابو» البيروقراطية، وتحولت من مجرد تسهيل إدارى إلى «علامة ثقة» دولية، ومع استمرار الدولة فى توسيع نطاق القطاعات المستفيدة لتشمل تكنولوجيا المعلومات والسياحة.

---

٢٠ ألفاً للإعفاء الشخصى لا تكفى

المرتبات تحتاج «نظرة من الضرائب» لمواجهة الغلاء

كتب- عبدالقادر إسماعيل:

فى وقت تتصاعد فيه الضغوط المعيشية على المواطنين بفعل ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أسعار السلع والخدمات، تتجدد المطالب بإعادة النظر فى السياسات الضريبية، وعلى رأسها حد الإعفاء الشخصى، باعتباره من الأدوات الرئيسية لتخفيف العبء عن محدودى ومتوسطى الدخل، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية.

وفى هذا السياق، جاءت دعوات برفع حد الإعفاء الشخصى، بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة، وبالتوازى مع حزمة الحماية الاجتماعية التى وجه الرئيس عبدالفتاح السيسى بتطبيقها بداية من مارس الماضى وحتى نهاية العام المالى الجارى.

وتبدو الحاجة ملحة لتبنى نهج أكثر مرونة فى تحديد حدود الإعفاء الضريبى، بحيث يتم ربطها بمؤشرات اقتصادية مثل معدل التضخم أو تكلفة المعيشة، بما يضمن الحفاظ على القيمة الحقيقية لدخول المواطنين.

ومع استمرار الضغوط الاقتصادية، يبقى ملف الإعفاءات الضريبية أحد أبرز الملفات المطروحة على طاولة النقاش، فى انتظار ما ستسفر عنه الموازنات والسياسات المالية المقبلة من قرارات قد تعيد رسم خريطة العبء الضريبى فى مصر.

وتتمثل أبرز الدعوات برفع حد الإعفاء من جانب جمعية خبراء الضرائب المصرية، حيث طالب النائب أشرف عبدالغنى، أمين سر اللجنة الاقتصادية بمجلس الشيوخ ومؤسس الجمعية، بمضاعفة حد الإعفاء الشخصى من ٢٠ ألف جنيه إلى ٤٠ ألف جنيه سنوياً، وقال إن هذه المطالبة تأتى فى إطار تخفيف الأعباء الضريبية عن المواطنين، خاصة فى ظل الارتفاع الملحوظ فى مستويات الأسعار، مؤكداً أن حزمة الحماية الاجتماعية، التى تقدر تكلفتها بنحو ٤٠,٣ مليار جنيه، تستهدف دعم الفئات الأكثر احتياجاً وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعى.

وأوضح أن حد الإعفاء الشخصى يمثل الجزء من الدخل الذى لا يخضع للضريبة، حيث يتم خصمه من إجمالى الدخل السنوى قبل احتساب الضريبة، وهو ما يجعله أداة مباشرة لزيادة صافى دخل الأفراد، خاصة من أصحاب الرواتب المحدودة. وأضاف أن رفع هذا الحد إلى ٤٠ ألف جنيه من شأنه أن يوفر مساحة مالية أكبر للمواطنين فى مواجهة الضغوط التضخمية الحالية.

وأوضح «عبدالغنى» أن رفع حد الإعفاء الشخصى إلى ٤٠ ألف جنيه سيسهم فى تحقيق وفر ضريبى ملموس للفئات الأقل دخلاً، بما يعزز قدرتها الشرائية، ويدعم الطلب المحلى، وهو ما قد ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادى.

ويرى خبراء أن هذه الزيادات تعكس إدراكاً متزايداً لدى صانع القرار لأهمية استخدام السياسة الضريبية كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة توزيع الدخل وتخفيف العبء عن الفئات الأقل دخلاً، إلا أن تسارع وتيرة التضخم فى السنوات الأخيرة فرض تحديات جديدة تستدعى تحديث هذه الحدود بشكل أكثر مرونة.

تأتى هذه المطالب فى وقت لا تزال فيه معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة نسبياً، مدفوعة بعدة عوامل، من بينها ارتفاع أسعار الوقود، وزيادة تكاليف النقل والشحن، إلى جانب اضطراب سلاسل الإمداد العالمية بسبب التوترات الجيوسياسية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على أسعار السلع الأساسية.

أحمد كجوك

أشرف عبدالغنى

ويرى متخصصون أن تثبيت حد الإعفاء الشخصى عند مستواه الحالى لم يعد يتناسب مع القوة الشرائية للجنيه، حيث تآكلت القيمة الحقيقية للدخول بفعل التضخم، ما يقلل من فعالية الإعفاء الضريبى كأداة للحماية الاجتماعية.

كما يشيرون إلى أن السياسات الضريبية لا تقاس فقط بحجم الإيرادات، بل بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية وتحفيز النمو، وهو ما يجعل مراجعة حدود الإعفاء أمراً ضرورياً فى ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية.

وشهد حد الإعفاء الشخصى فى مصر تطوراً ملحوظاً على مدار السنوات الماضية، حيث ارتفع من نحو ٤ آلاف جنيه فقط قبل أكثر من عقد، إلى ٢٠ ألف جنيه حالياً، فى إطار توجه الدولة نحو تخفيف الأعباء الضريبية. كما شهدت الشريحة المعفاة من ضريبة الدخل زيادات متتالية، بلغت سبع زيادات منذ عام ٢٠١٣، لترتفع من ٥ آلاف جنيه إلى ٤٠ ألف جنيه فى ٢٠٢٤.

وبذلك يصل إجمالى حد الإعفاء الضريبى حالياً إلى ٦٠ ألف جنيه سنوياً، موزعة بين ٢٠ ألف جنيه إعفاء شخصى و٤٠ ألف جنيه للشريحة الأولى المعفاة، ما يعنى أن من يقل دخله عن هذا الحد لا يخضع لضريبة الدخل.

ثورة الطاقة النظيفة

قريباً.. مصر تودع عصر الوقود التقليدى

فى خضم الاضطرابات الجيوسياسية المتسارعة، وعلى رأسها تداعيات التوترات الإقليمية المرتبطة بالحرب الإيرانية، برزت قضية أمن الطاقة كواحدة من أخطر التحديات التى تواجه اقتصادات العالم. وفى هذا السياق، تتحرك مصر بخطى متسارعة لإعادة تشكيل خريطة الطاقة لديها، عبر التوسع فى مصادر الطاقة النظيفة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، فى محاولة لتحقيق معادلة صعبة تجمع بين الاستدامة والاكتفاء الذاتي. غير أن هذا التحول، رغم زخمه، يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة الدولة على الاعتماد الكامل على الطاقة المتجددة فى مواجهة أزمات الوقود العالمية.

وخلال السنوات الأخيرة، نجحت مصر فى تحقيق تقدم ملحوظ فى ملف الطاقة النظيفة، مدعومة باستثمارات ضخمة ومشروعات استراتيجية كبرى. وتعد محطة بنبان للطاقة الشمسية فى أسوان نموذجًا بارزًا لهذا التحول، حيث تنتج نحو ١,٨ جيجاوات، لتصبح واحدة من أكبر محطات الطاقة الشمسية على مستوى العالم، وتسهم بشكل فعال فى دعم الشبكة القومية للكهرباء.

تحقيق: أحمد الأطرش

الأزمة العالمية تدفع نحو تسريع التحول

مدحت سابق

الاتجاه نحو التحول الأخضر بـ٢,٥ جيجاوات طاقة متجددة

منال متولى

خفض الاستيراد وفتح أبواب التصدير

فجوة الغاز تتسع إلى ٣ مليارات قدم يوميًا.. والطاقة النظيفة فى الصدارة

كما توسعت الدولة فى مشروعات طاقة الرياح، خاصة فى مناطق خليج السويس والبحر الأحمر، التى تتمتع بواحدة من أعلى سرعات الرياح عالميًا، ما يجعلها بيئة مثالية لتوليد الكهرباء النظيفة. وتؤكد هذه التحركات التزام مصر بتنفيذ استراتيجيتها الوطنية للطاقة، والتى تستهدف رفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى نحو ٤٢٪ من إجمالى مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن عام ٢٠٢٦ سيشهد إضافة نحو ٢٥٠٠ ميجاوات من القدرات المتجددة، فى خطوة تعزز من قدرة الدولة على مواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء، خاصة خلال فترات الذروة فى فصل الصيف.

لم يكن تسارع مصر نحو الطاقة النظيفة بمعزل عن التطورات العالمية، إذ ساهمت الأزمة الراهنة فى أسواق الطاقة، وارتفاع أسعار النفط والغاز، فى إعادة ترتيب أولويات الدول. وتعتمد مصر بشكل كبير على الغاز الطبيعى فى توليد الكهرباء، ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، خاصة فى ظل التوترات الجيوسياسية.

وفى هذا الإطار، تعمل الحكومة على تحقيق توازن دقيق بين التوسع فى الطاقة المتجددة والحفاظ على استقرار الإمدادات التقليدية، عبر زيادة الاستكشافات البترولية وسداد مستحقات الشركاء الأجانب، إلى جانب تنفيذ برامج لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة الاستخدام، خاصة فى القطاع الصناعي.

ورغم هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات جوهرية تحول دون تحقيق الاكتفاء الكامل من الطاقة النظيفة على المدى القصير. فمصادر مثل الشمس والرياح تعتمد بطبيعتها على الظروف المناخية، ما يجعل إنتاجها متقلبًا وغير مستقر، وهو ما يفرض الحاجة إلى وجود مصادر بديلة أو احتياطي، بالإضافة إلى محدودية تقنيات تخزين الطاقة والتكلفة الاستثمارية العالية ما يزيد من الأعباء التمويلية على الدولة.

فائض كهربائى ولكن..

فى هذا السياق، يرى خبراء أن مصر تمتلك بالفعل فائضًا فى إنتاج الكهرباء، يتيح لها تلبية احتياجاتها المحلية بل والتصدير أيضًا، إلا أن التحدى الحقيقى يكمن فى استدامة هذا الفائض فى ظل تقلبات سوق الطاقة العالمية.

ويؤكد المتخصصون أن تنويع مصادر الطاقة يمثل الحل الأمثل، من خلال التوسع فى الطاقة الشمسية والرياح، إلى جانب استغلال مصادر أخرى مثل الطاقة المائية والهيدروجين الأخضر، الذى يُعد أحد أبرز رهانات المستقبل، خاصة فى ظل الطلب العالمى المتزايد على الطاقة النظيفة.

كما يشيرون إلى أهمية تطوير الشبكات الذكية وربط محطات الإنتاج بشبكات توزيع متطورة، بما يسمح بإدارة أكثر كفاءة للأحمال الكهربائية وتجنب الانقطاعات، خاصة خلال فترات الضغط.

وضمن استراتيجية التنويع، تراهن مصر أيضًا على دخول الطاقة النووية إلى مزيجها الطاقي، مع خطط لتشغيل عدد من المفاعلات النووية بحلول ٢٠٢٨-٢٠٢٩، بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٨٠٠ ميجاوات، ما يمثل إضافة نوعية لقدرات التوليد المستقرة.

وفى الوقت ذاته، يتزايد الاهتمام بمشروعات الهيدروجين الأخضر، الذى يمكن إنتاجه من مصادر الطاقة المتجددة وتصديره إلى الأسواق العالمية، بما يعزز من مكانة مصر كمركز إقليمى للطاقة النظيفة.

سنوات من العمل

ومع امتلاك مصر إمكانات هائلة تؤهلها للتحول إلى لاعب رئيسى فى سوق الطاقة النظيفة، إلا أن تحقيق الاكتفاء الكامل لا يزال يتطلب سنوات من العمل والاستثمار. وتشير التقديرات إلى أن الوصول إلى هذا الهدف قد يستغرق ما بين ١٠ إلى ١٥ عامًا، فى ظل الحاجة إلى تطوير البنية التحتية، وتعزيز قدرات التخزين، وجذب استثمارات إضافية.

وفى هذا السياق، أكد الدكتور مدحت سابق، خبير الطاقة، أن مصر تمتلك بنية قوية فى قطاع الكهرباء تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، بل والانطلاق نحو التصدير، مع الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة النظيفة كخيار استراتيجى لمواجهة الأزمات.

وأوضح سابق، فى حديثه لـ «الوفد»، أن القدرة الإنتاجية لمصر من الكهرباء تتراوح بين ٦٠ إلى ٦٨ جيجاوات، وهو ما يمنحها فائضًا يمكن استغلاله فى التصدير، خاصة فى ظل وجود محطات كهرباء حديثة وشبكات ربط إقليمى تتيح نقل الطاقة بكفاءة إلى الأسواق المجاورة. وأشار إلى أن هذا الفائض يعكس نجاح الدولة فى تنفيذ خطط توسعية خلال السنوات الماضية، ما جعلها فى موقع متقدم مقارنة بعدد من دول المنطقة.

وأضاف أن الأزمة الأخيرة المرتبطة بالحرب الإيرانية كشفت عن مرونة نسبية فى إدارة ملف الطاقة داخل مصر، حيث نجحت الدولة فى التعامل مع التحديات من خلال إجراءات ترشيد الاستهلاك، إلى جانب الاعتماد الجزئى على مصادر الطاقة النظيفة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ورغم ذلك، أشار إلى وجود مخاوف تتعلق بتأمين إمدادات الوقود والغاز الطبيعي، خاصة فى ظل الضغوط العالمية، وهو ما دفع الحكومة إلى العودة مجددًا إلى سياسات الترشيد، بما فى ذلك تقليل استهلاك الكهرباء فى بعض القطاعات، وإغلاق المحال فى أوقات محددة.

مخاوف من تخفيف الأحمال

وتطرق خبير الطاقة إلى احتمالات اللجوء إلى تخفيف الأحمال خلال فصل الصيف، متوقعًا أن تصل فترات الانقطاع إلى نحو ساعة يوميًا، بهدف توفير ما يقارب ٢,٨ ألف ميجاوات يوميًا. لكنه شدد على أن هذا الحل ليس الأمثل، نظرًا لتأثيره السلبى على الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

واقترح «سابق» بديلًا أكثر كفاءة، يتمثل فى تشغيل محطات الكهرباء بنظام التناوب، بدلًا من فصل التيار بشكل كامل، بما يضمن تقليل الضغط على الشبكات والمحطات، والحفاظ على استقرار الخدمة. وأوضح أن وجود شبكات ربط متطورة بين محطات الإنتاج والتوزيع يتيح مرونة كبيرة فى إدارة الأحمال وتوجيه الكهرباء إلى المناطق الأكثر احتياجًا.

وأكد «سابق» أن مستقبل الطاقة فى مصر يعتمد بشكل أساسى على التوسع فى استخدام المصادر النظيفة والمتجددة، مشيرًا إلى ضرورة الاستفادة من الإمكانات الطبيعية المتاحة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المد والجزر.

ولفت إلى أن مصر تمتلك فرصًا واعدة فى مشروعات مثل منخفض القطارة، والسدود، والبحيرات، والتى يمكن استغلالها لتوليد الكهرباء، حتى وإن كان ذلك على نطاق محلى يخدم المناطق المحيطة، ما يخفف الضغط على الشبكة القومية.

كما أشار إلى أهمية مشروعات الهيدروجين الأخضر، التى تمثل مستقبلًا واعدًا للطاقة، ليس فقط لتلبية الاحتياجات المحلية، ولكن أيضًا للتصدير، فى ظل الطلب العالمى المتزايد على مصادر الطاقة النظيفة منخفضة الانبعاثات.

الطاقة النووية تدخل المشهد

وفى إطار تنويع مزيج الطاقة، كشف «سابق» عن أن مصر تستعد لدخول مرحلة جديدة مع تشغيل ٤ مفاعلات نووية بحلول عامى ٢٠٢٨ و٢٠٢٩، بإجمالى قدرة إنتاجية تصل إلى ٤٨٠٠ ميجاوات. وأكد أن هذه الخطوة ستسهم فى تعزيز استقرار الشبكة الكهربائية، وتوفير مصدر طاقة مستدام وآمن يدعم خطط التنمية طويلة الأجل.

واختتم خبير سوق المال حديثه بالتأكيد على أن مصر تمتلك مقومات قوية لتحقيق أمنها الطاقي، سواء من خلال الفائض الحالى فى إنتاج الكهرباء أو عبر التوسع فى الطاقة النظيفة. إلا أنه شدد فى الوقت نفسه على ضرورة تبنى سياسات أكثر مرونة وكفاءة فى إدارة الموارد، والاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا الحديثة لتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي.

مصر ملاذ آمن للطاقة

وأكدت الدكتورة منال متولي، خبيرة الطاقة والبترول، أن مصر نجحت فى تعزيز موقعها كأحد أبرز مراكز الاستقرار الطاقى فى المنطقة، رغم تصاعد تداعيات الأزمة العالمية الناتجة عن الحرب الإيرانية، مشيرة إلى أن الدولة باتت تمثل «ملاذًا آمنًا للطاقة» فى ظل اضطرابات الأسواق الدولية وارتفاع أسعار الوقود.

وأوضحت «متولى»، فى حديثها لـ «الوفد»، أن الاقتصاد المصرى أظهر قدرة على الصمود، مدعومًا بنمو بلغ نحو ٥,٣٪، إلى جانب الموقع الجغرافى الاستراتيجى الذى يعزز من فرص التحول إلى مركز إقليمى للطاقة، لافتة إلى أن المشروعات القومية فى قطاعى البترول والطاقة لعبت دورًا محوريًا فى دعم هذا التوجه. وأضافت أن مصر عززت مكانتها الإنتاجية إقليميًا، وأصبحت تحتل موقعًا متقدمًا على مستوى إفريقيا فى قدرات التكرير بإجمالى نحو ٤٠ مليون طن سنويًا، وهو ما يعكس قوة البنية التحتية لقطاع الطاقة.

وفى إطار تأمين الإمدادات، أشارت «متولى» إلى أن الدولة تبنت استراتيجية لتنويع مصادر الطاقة، بما يضمن استمرارية التغذية لكافة القطاعات، موضحة أن مصر لجأت إلى تأجير ٥ سفن لإعادة تغييز الغاز الطبيعى المسال، بطاقة إجمالية تبلغ ٢,٧ مليار قدم مكعب يوميًا، فى خطوة استباقية لمواجهة أى نقص محتمل فى الإمدادات.

وأكدت أن مصر تمتلك مقومات قوية للتوسع فى الطاقة المتجددة، حيث تقع ضمن أعلى نطاق للإشعاع الشمسى عالميًا، إلى جانب امتلاكها مواقع متميزة لإنتاج طاقة الرياح، وعلى رأسها منطقة جبل الزعفرانة، التى تعد من أبرز مناطق توليد الطاقة النظيفة فى البلاد.

فجوة الغاز.. وضغوط الاستيراد

ورغم هذه المقومات، كشفت خبيرة الطاقة عن وجود فجوة بين الإنتاج والاستهلاك، موضحة أن إنتاج مصر من الغاز الطبيعى يتراوح بين ٣,٩ و٤,١ مليار قدم مكعب يوميًا، فى حين يصل الاستهلاك إلى ما بين ٦,٢ و٦,٨ مليار قدم مكعب، ويرتفع خلال فصل الصيف إلى نحو ٧ مليارات قدم مكعب يوميًا.

وأشارت إلى أن هذه الفجوة تتم تغطيتها جزئيًا عبر استيراد الغاز، حيث كانت مصر تستورد نحو ١,١ مليار قدم مكعب يوميًا من إسرائيل، بسعر يقارب ٧,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية، مقارنة بأسعار أعلى للغاز المستورد من قطر، والتى تراوحت بين ١٣ و١٤ دولارًا قبل أن تقفز بشكل ملحوظ بعد اندلاع الحرب.

وأضافت أن توقف إمدادات الغاز مؤقتًا أدى إلى ضغوط إضافية، مع احتمالات وصول الأسعار إلى ٢٥ دولارًا لكل مليون وحدة حرارية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على فاتورة الاستيراد، التى قفزت من نحو ٥٦٥ مليون دولار شهريًا قبل الأزمة إلى ما يقرب من ١,٦٥ مليار دولار حاليًا.

وأوضحت أن الإمدادات بدأت تعود تدريجيًا، مع استئناف ضخ الغاز من حقل ليفياثان بواقع ٢٠٠ مليون قدم مكعب يوميًا، قبل أن ترتفع إلى ٥٠٠ مليون قدم مكعب، فى حين لا يزال حقل «تمار» يعمل بوتيرة أقل من المعتاد.

وعلى صعيد النفط، أشارت «متولى» إلى أن أسعار الخام شهدت ارتفاعات حادة، حيث صعد سعر البرميل من مستويات تتراوح بين ٦٢ و٦٨ دولارًا قبل الأزمة إلى نحو ٩٣ دولارًا، ثم واصل الارتفاع ليصل إلى ١١٦,٥ دولار ورغم انخفاضها ما زالت أعلى من معدلاتها ما زاد من الأعباء على الدول المستوردة.

ولفتت إلى أن مصر كانت تعتمد على واردات من الكويت والسعودية والعراق، إلا أن توقف بعض الإمدادات، خاصة من الكويت، زاد من حدة الضغوط على السوق المحلية.

وأكدت أن السولار يمثل التحدى الأكبر، نظرًا لتأثيره المباشر على حياة المواطنين والقطاعات الإنتاجية، حيث قفز سعر الطن من نحو ٦٦٥ دولارًا قبل الأزمة إلى أكثر من ١٦٦٠ دولارًا، بزيادة تتجاوز ١٠٠٠ دولار للطن.

وأوضحت أن مصر تستهلك نحو ٢٤ ألف طن من السولار يوميًا، ما يعنى زيادة فى التكلفة تصل إلى ٢٤ مليون دولار يوميًا، ونحو ٧٢٠ مليون دولار شهريًا، وهو ما يفسر الضغوط الكبيرة على الموازنة العامة.

وأشارت خبيرة الطاقة إلى أن فاتورة استيراد المنتجات البترولية شهدت زيادات متتالية خلال الأشهر الأخيرة، حيث ارتفعت من ١,٢ مليار دولار فى يناير إلى ١,٥ مليار دولار فى فبراير، قبل أن تقفز إلى ٢,٥ مليار دولار فى مارس، فى انعكاس مباشر لتداعيات الأزمة العالمية.

واختتمت «متولى» تصريحاتها بالتأكيد على أن مصر، رغم هذه التحديات، تمتلك أدوات قوية للتعامل مع الأزمة، سواء من خلال تنويع مصادر الطاقة، أو التوسع فى الطاقة المتجددة، أو تطوير البنية التحتية، ما يعزز قدرتها على الصمود وتحقيق التوازن بين تأمين الإمدادات وتقليل الاعتماد على الخارج فى المستقبل.

بقلم:
مجدى حلمى

كلام فى الرياضة

ما تشهده الساحة الرياضية فى مصر الآن.. أمر خارج إطار الرياضة والمنافسة وأنها وسيلة للترفيه والتسلية.. لقد تحولت الرياضة فى مصر وخاصة كرة القدم إلى نموذج من الفساد والتعصب الأعمى والتشاحن والتلاسن.. ولا يوجد أحد يستطيع أن يحكم هذه المنظومة وكأن الحكومة تريدها بهذه الطريقة لإلهاء الناس عن عجزها عن مواجهة الأزمات المتتالية التى نتعرض لها من كل صوب وحدب.

الرياضة بوجه عام هى لبناء الصحة لمن يمارسها وللمتعة لمن يشاهدها ومصدر رزق لمن يلعبها باحتراف ويجب ألا تخرج عن الثلاثة أركان الأساسية لها أما من يشعلون فتيل الأزمات والتعصب فبعيدون تماماً عن غايات الرياضة.. وهم يريدون استثمار هذا التعصب لتغييب المجتمع عن القضايا الأساسية وهى قضايا العيش بكرامة وحرية فى دولة تحترم القانون والدستور ولا توجد بها خطوط حمراء أو شخصيات عامة محمية من النقد وتمكن الناس فيها من ممارسة حقوقهم الأساسية والعيش فى أمان واستقرار اجتماعى وأمنى.

الرياضة وسيلة لإفراغ الشباب طاقاتهم فى عمل مفيد بعيداً عن المخدرات التى تنوعت وتعددت أشكالها وأصبح انتشارها يمثل عبئاً كبيراً على أجهزة الأمن التى تحاول الحد منها فى غياب الرقابه الشعبية والأسرية خاصة فى النجوع والقرى والمدن الصغيرة فعدم وجود ملاعب ومع خصخصة مراكز الشباب لجاء الشباب لهذه المواد وعندما كانت مراكز الشباب والساحات تعمل لم يكن هناك خطر على الشباب.

وللأسف الإعلام الرياضى وهنا أقصد التليفزيونى والإلكترونى أصبح يقدم لنا نماذج سيئة من مقدمى البرامج والمحللين الذين يخرجون علينا على أساس أنهم محايدون ولكن كل كلمة تخرج منهم تزيد نار التعصب بين الجماهير ويظهر انحيازهم المقيت لفريق على الآخر.. ونرى المذيع من هؤلاء يقول كلاماً على الهواء ويقول عكسه على صفحته الشخصية فى مواقع التواصل الاجتماعى.. ونرى آخر يستخدم برنامجه- رغم كبر سنه- لتصفية حسابات مع إدارة نادٍ محدد لأنها قدمت شكوى ضده لتجاوزه فى حق رئيس النادى ناهيك عن ضحالة المعلومات العامة عند أغلب مقدمى البرامج وفريق الإعداد لديهم خصوصاً المعلومات التى تتعلق باللوائح والقوانين المنظمة للرياضة بصفة عامة وكرة القدم بصفة خاصة.

وكنت كتب منذ شهور أن المجلس الأعلى للإعلام ترك كل الأدوار المنصوص عليها فى قانونه وتفرغ لتلقى والتحقيق فى شكاوى الرياضيين والمجتمع ضد الإعلام الرياضى والمنصات الرياضية ولا يوجد يوم واحد والا يحقق فى شكوى أو اثنتين وهو أمر يحتاج لوقفة لأن الإعلام الرياضى أصبح أداة زيادة التعصب بين الجماهير وأن يتم وضع معايير مهنية لمن يظهر فى هذه البرامج من مقدمى برامج ومحللين بداية من الدراسة والمؤهلات العلمية والدورات التدريبية والممارسة والتخصص وما حققه من إنجازات رياضية.

ونفس الأمر ينطبق على المعلقين على مباريات كرة القدم فلو قارنا معلقى كرة القدم مثلاً بمعلقين لعبة الإسكواش أو كرة السلة أو كرة اليد فسنجد فارقاً كبيراً فى الفهم والعلم والدراية بفنون اللعبة.. عندما تسمع معلقى الكرة فى القنوات المصرية أول شىء تفعله إغلاق الصوت خاصة عندما يخرجون على النص ويستعرضون معلوماتهم التى أصبحت متاحة على الإنترنت فعندما كان يفعلها المرحوم ميمى الشربينى لم يكن هناك إنترنت فكانت مقبولة منه أما الآن فعلى المعلق أن يركز فى الشاشة ويفسر ويشرح ما يدور أمامه مثل كل معلقى العالم الآن .. والأهم يجب أن يعلم أنه لا يوجد فى مصر لاعب كرة قدم واحد يستحق لقب نجم.. كلهم لاعبون فى المستوى المتوسط أو أقل من المتوسط.

لابد أن تعود الرياضة أداة لتجمع الناس للاستمتاع والتشجيع النظيف وهذا لن يأتى إلا بإعادة هيكلة المنظومة بالكامل سواء اللاعبين والمدربين والإدارة والإعلام والملاعب وإعادة مراكز الشباب إلى أصحابها وهم الشباب وهذه لن يفعله القائمون عليها الآن؟

بقلم:
د. أحمد شيرين فوزى

جزر مضيق هرمز هدايا الروم للفرس

«خرج» و«أبو موسى»، جزر عربية فى قبضة فارسية. حين أدان وزير الخارجية الإيرانى عباس عرقجى الهجمات التى استهدفت جزيرتى «خرج» و«أبو موسى»، لم يستطع تجنب اللكنة العربية عند نطق اسم جزيرة «أبو موسى»، ربما لأنها لا يمكن أن تكون إلا عربية. «خرج» عربية، ولكن الكثيرين لا يعلمون أن جزيرة «خرج» أهم منافذ تصدير النفط فى إيران، هى أيضا جزيرة وميناء عربي. نعم، الجزيرة عربية الأصل والمنشأ، ميناء الأمير الثائر، كانت جزيرة «خرج» جزءا من إمارة بندر الرق التى أسسها الأمير العربى «ناصر بن حمد»، وحينما استولى عليها الهولنديون عام ١٧٥٣ استردها خليفته الأمير «مهنا بن ناصر الزعابى» بعد نحو عقد من الزمن، والذى كتب سيرته سمو «الشيخ سلطان القاسمي» فى كتابه الأمير الثائر، حيث هزم «الأمير مهنا» القوات الهولندية والفارسية والتركية، حتى اجتمعوا عليه واستطاعوا انتزاع ملكه وإعدامه، فى مارس من عام ١٧٦٩، ثم سلمت إمارته لـ «كريم خان» حاكم فارس. وهكذا حال معظم الجزر التى تتحكم فى المضيق، هى جزر عربية تم احتلالها من قبل إيران. جزيرة «أبو موسى» تم احتلالها قبل الاستقلال بيومين، تجلت مطامع إيران فى السيطرة الكاملة على المضيق، حين استولت على جزيرة «أبو موسى» الإماراتية عام ١٩٧١، وقبل استقلال الإمارات عن بريطانيا بيومين فقط. وهو نفس السيناريو الذى تكرر فى جزيرتى «طنب الكبرى» و«طنب الصغرى» الإماراتيتين، وكأن بريطانيا أرادت لإيران أن تكمل إرثها الاستعمارى فى جزر المضيق. ومنذ ذلك الحين وإيران ترفض التفاوض بشأن السيادة على الجزر الثلاث أو اللجوء إلى التحكيم الدولى والمؤسسات الأممية للفصل فى هذا النزاع. «طنب الكبرى» و«طنب الصغرى» و«أبو موسى» جزر إماراتية محتلة تحتلها قوات إيرانية. «هرمز» مملكة عربية غنية، تلك الجزيرة التى يحمل المضيق اسمها، ما كانت إلا مملكة عربية غنية ومركزا تجاريا عالميا، تخضع لحكم أسرة عربية من عُمان فى القرن السادس عشر. احتلها البرتغاليون عام ١٥١٥، وفى عام ١٦٣٢ استطاعت القوات البريطانية والفارسية المشتركة طرد البرتغاليين منها، وسلمتها بريطانيا لإيران. ويفسر إصرار طهران على استمرار احتلال الجزر، أنها على مدى قرون افتقرت إيران لمنفذ قوى يجعلها تتحكم بشكل أكبر فى مجرى المضيق، ولكنها اكتشفت أن جيرانها العرب لديهم ما ترنو إليه فطمعت فيه، وقررت أنظمتها المتتالية الاستيلاء على الجزر العربية المتحكمة بالمضيق منذ عهد «كريم خان»، حاكم الدولة الزندية الذى سيطر على حكم فارس فى منتصف القرن الثامن عشر وحتى حكم الملالى الحالي. مضيق هرمز ورقة الضغط التى تهدد إيران بها العالم إما بتفخيخ أعماقه أو بضرب السفن التجارية وشل الاقتصاد العالمي. فكيف أصبحت إيران المتحكمة الرئيسية فى ذلك الممر الملاحى الهام؟، وكيف استطاعت السيطرة على جزره العربية التى أورثها الاستعمار الأوروبى لإيران عقب خروجه منها؟. ذلك هو أبرز مثال ربما على عطاء من لا يملك لمن لا يستحق.

أهمية مضيق هرمز: إنه منطقة صغيرة تبلغ ٣٣ كيلومتراً فقط، تقع بين إيران وعُمان والإمارات. إنه ممر بحرى ضيق يمر من خلاله نحو ٢٠٪ من إمدادات النفط العالمية، حوالى ١٧ مليون برميل يومياً. هذا النفط يأتى من ثمانى دول فى الخليج الفارسي، بما فى ذلك إيران والعراق والكويت والبحرين وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة. إذا أغلقت إيران مضيق هرمز، فإن الدول التالية ستتعرض لأكبر الضرر: الدولة الأولى هى الهند: لأنها تستورد ٨٥٪ من نفطها، و٦٠٪ من ذلك يأتى من دول الشرق الأوسط مثل العراق والسعودية والكويت والإمارات. سترتفع أسعار الوقود فى الهند إلى السماء. الدولة الثانية الأكثر تأثراً هى الصين: الصين أكبر مستورد للنفط فى العالم، تستورد ١٠ ملايين برميل يومياً. ٤٠٪ من واردات النفط الصينية تمر عبر مضيق هرمز. الدولة الثالثة هى: اليابان تستورد ٩٠٪ من نفطها، و٧٥٪ من ذلك يمر عبر مضيق هرمز. الدولة الرابعة هى السعودية: السعودية ٨٠ إلى ٩٠٪ من نفطها يذهب إلى بقية العالم عبر مضيق هرمز، بينما ١٠٪ فقط يذهب إلى أوروبا عبر ساحلها فى البحر الأحمر. إذا تم إغلاق هذه النقطة الخانقة، فسيكون اقتصاد السعودية متضرراً بشدة. الدولة الخامسة هى باكستان: باكستان تحصل على نحو ٩٠٪ من نفطها عبر مضيق هرمز، وهذا النفط يلبى حوالى ٢٧٪ من الطاقة المطلوبة. لذا، إذا تم الإغلاق، قد ترتفع الأسعار فى باكستان بشكل حاد. الدولة السادسة هى الإمارات: حيث ٧٢٪ تقريباً من صادرات نفطها تعتمد على مضيق هرمز. لديها خيار احتياطي، خط أنابيب حبشان-الفجيرة، الذى يسمح بتجاوز المضيق وتصدير ما يصل إلى ٦٠٪ من نفطها. تليها دول أوروبية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا، التى تحصل متوسطاً على ١٠٪ من نفطها عبر المضيق. عالمياً، يحذر الخبراء من أن أسعار النفط قد تتجاوز ١٥٠ دولاراً للبرميل، مما يسبب تضخماً واسعاً وربما ركوداً عالمياً كبيراً. لذا، هذه المنطقة الصغيرة البالغة ٣٣ كيلومتراً تملك قوة تهز العالم بأسره.

محافظ المنوفية الأسبق

تامر عبدالمنعم لـ«الوفد»:

نسعى لتحقيق العدالة الثقافية بوصول الخدمات الفنية لكل مواطن

مشروع «سينما الشعب» حقق نجاحًا كبيرًا بمخاطبة جمهور المحافظات

كشف الفنان والإعلامى تامر عبدالمنعم، وكيل وزارة الثقافة رئيس البيت الفنى للفنون الشعبية والاستعراضية، عن رؤيته للمشهد الثقافى والفنى فى مصر، متناولًا دور الدولة فى دعم الفنون وتحقيق «العدالة الثقافية»، إلى جانب كواليس تنظيم الحفلات واستقطاب النجوم إلى مسرح البالون، ويمتد الحديث إلى علاقة المؤسسات الفنية بالصحافة، مؤكدًا أهمية التكامل بين الطرفين فى ظل تأثير الصحافة الإلكترونية، كما يناقش قضايا مجتمعية بارزة، مثل تراجع الأخلاق على مواقع التواصل، وتحولات صورة «البطل الشعبى» فى الدراما، وانتقاده للأعمال التى تخلط بين الشعبى والسوقى، ويتطرق أيضًا إلى ملف «الهوس الدينى» وانتشار بعض الدعاة خارج الأطر العلمية، إلى جانب تساؤلاته حول الإعلانات داخل المسلسلات وأجور الدعاة، ويقدم فى مجمل حديثه لـ«الوفد» قراءة نقدية لمشهد يتداخل فيه الفن بالإعلام والمجتمع، فى ظل متغيرات متسارعة تفرض تحديات جديدة.

أجرت الحوار: إسراء عادل

تامر عبدالمنعم أثناء حواره مع «الوفد»

■ اعتدنا منكم تقديم حفلات مميزة تضم نجومًا كبارًا على مسرح البالون؟

– هذا فى الحقيقة واجب علينا تجاه مصر، عندما نتحدث عن البيت الفنى للفنون الشعبية والاستعراضية أو البيت الفنى للمسرح، فنحن نخاطب جمهورًا يستحق محتوى احترافيًا يليق به، ويختلف فى مستواه عما يُقدم فى أماكن أخرى مثل قصور الثقافة، نحن نؤمن أن الجمهور المصرى لديه ذائقة فنية عالية، ويجب احترامها من خلال ما نقدمه له.

■ كيف توازنون بين تقديم محتوى راقٍ وإتاحة الفن لجميع الفئات؟

– الدستور المصرى يكفل حق الثقافة لكل مواطن، ونحن نترجم ذلك عمليًا من خلال تنوع أسعار التذاكر، فهناك حفلات مدعومة، وأخرى بأسعار رمزية جدًا، على سبيل المثال، فى حفلات عيد الفطر ٢٠٢٦، حرصنا على طرح تذاكر تبدأ من ٥٠ جنيها، مع فئات أخرى تصل إلى ١٥٠٠ جنيه، حتى نتيح الفرصة لجميع الفئات الاجتماعية لحضور الفعاليات.

■ هل ترى أن دور وزارة الثقافة يقتصر على التثقيف فقط؟

– بالتأكيد لا، فالدور لا يقتصر على التثقيف، بل يشمل أيضًا الترفيه، نحن نقدم فنًا استعراضيًا راقيًا، والبيت الفنى للفنون الشعبية هو بمثابة منصة للعروض الكبرى، أشبه بمسارح عالمية مثل تلك الموجودة فى باريس أو لندن، حيث يُقبل الجمهور على مشاهدة العروض الفنية مقابل تذاكر موحدة.

■ هل هناك خطة لتنويع العروض داخل المسرح؟

– نعم بدأنا العمل على فكرة «الريبرتوار» أو البرنامج المتكامل، بحيث لا يقتصر المسرح على عرض واحد فقط، بل يقدم عروضًا متنوعة على مدار الأسبوع، قد تجد عرضًا لفرقة رضا يومًا، وآخر للفرقة القومية يومًا آخر، بالإضافة إلى حفلات غنائية شهرية يشارك فيها نجوم كبار.

■ من أبرز النجوم الذين شاركوا فى حفلاتكم مؤخرًا؟

– استضفنا عددًا كبيرًا من النجوم، مثل مصطفى حجاج، وعلى الحجار، وحكيم، ومصطفى قمر، وعماد الهلالى، وهشام عباس، وهانى شاكر، هؤلاء الفنانون يقدمون حفلات حقيقية تليق بالجمهور، ونحن نحرص على اختيار من يمتلكون حضورًا قويًا على المسرح.

■ هل تمتد هذه الفعاليات خارج القاهرة؟

– بالطبع، لدينا نشاط كبير فى المحافظات، مثل الإسكندرية على مسرح محمد عبدالوهاب، كما نقدم عروضًا فى مختلف أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى ذلك، نعمل من خلال مشروع «سينما الشعب» على الوصول إلى أماكن بعيدة مثل الوادى الجديد، والأقصر، والشرقية، وقنا، وغيرها، بهدف كسر المركزية وتحقيق العدالة الثقافية.

■ ماذا تقصد بمفهوم «العدالة الثقافية»؟

– العدالة الثقافية تعنى أن تصل الخدمات الفنية لكل مواطن، تمامًا كما تصل إليه خدمات الكهرباء والمياه، نسأل أنفسنا: هل هذه المنطقة بها مسرح؟ هل بها سينما؟ هل يوجد بها تعليم موسيقى أو فنون تشكيلية؟ هذه الأسئلة هى التى توجه عملنا.

■ كيف تتعامل مع التحديات الاقتصادية الحالية؟

– نحن ندرك أن الوضع الاقتصادى صعب، لذلك نعمل على ترشيد الإنفاق دون التأثير على جودة المحتوى، نحاول تحقيق التوازن بين تقديم خدمة ثقافية مميزة، والحفاظ على موارد الدولة.

■ هل يمكن أن نرى مستقبلاً حفلات لمطربى الراب أو المهرجانات على المسرح؟

لكل جهة توجهها، ونحن لدينا رؤية محددة تتماشى مع طبيعة المسرح والرسالة التى نقدمها، لذلك نحرص على اختيار نوعية معينة من الفن تتناسب مع جمهورنا.

■ لماذا تحرص دائمًا على استضافة نجوم الصف الأول؟

– لأن النجم يمثل حلقة الوصل بين الجمهور والعمل الفنى، النجوم صنعهم الجمهور المصرى، وبالتالى من حق هذا الجمهور أن يراهم ويستمتع بهم بأسعار مناسبة، وليس فقط فى الحفلات الخاصة أو الأماكن المغلقة.

■ أطلقتم اسعار تذاكر حفلات بالبالون بـ٥٠ جنيه؟

– نعم، أتذكر موقفًا مؤثرًا عندما جاء رجل بسيط مع أسرته ولم يتمكن من شراء تذاكر بسعر مرتفع، فقررت فتح فئة جديدة بسعر ٥٠ جنيهًا ومنحته التذاكر، قال لى جملة لن أنساها: «ربنا ما يكسرك قدام ولادك»، هذه اللحظات تذكرنا دائمًا لماذا نعمل.

■ ما الهدف الأساسى من كل هذه الجهود؟

– الهدف ببساطة هو إسعاد الناس، نريد أن يشعر المواطن أن له نصيبًا من الفرح، سواء من خلال المسرح أو السينما أو السيرك، هذه ليست مجرد فعاليات، بل هى «عيدية» تقدمها الدولة لشعبها.

■ لماذا دافعت عن الصحفيين الذين يغطون العزاءات رغم الانتقادات؟

– لأنهم يؤدون عملهم فقط، الصحفى أو المصور ينزل إلى موقع الحدث لينقل الخبر، وهذه وظيفته، لا يصح أن نلومه على قيامه بعمله، وفى الوقت نفسه ننتظر منه أن ينقل لنا الأخبار، من الخطأ أن يتظاهر البعض بعدم حاجته للصحفى، بينما هو فى الحقيقة يعتمد عليه بشكل كبير، العلاقة يجب أن تقوم على الوضوح والاحترام، وليس الازدواجية.

■ كيف ترد على الهجوم المتكرر على الصحفيين فى بعض الأعمال الدرامية؟

– أى مهنة فى العالم تضم الصالح والطالح، وهذا أمر طبيعى، هناك صحفيون محترفون، وهناك من قد يسىء للمهنة، كما هو الحال فى أى مجال آخر مثل الطب أو الهندسة أو غيرهما،

لا يمكن أن نحكم على مهنة كاملة بسبب تصرفات فردية، الصحافة تظل مهنة عظيمة، وتستحق الاحترام، والغالبية العظمى من العاملين بها يؤدون عملهم بضمير.

■ هل ندمت يومًا على تصريحاتك الجريئة؟

– لا، لم أندم، أنا أقول ما أراه صحيحًا، وأتحمل مسؤولية كل كلمة أقولها.

■ ماذا عن خلافك مع الفنان محمود حجازى؟

– أنا أوضحت موقفى سابقًا، ولا أميل إلى الدخول فى جدل مستمر، ما يهمنى هو عملى وتاريخى، أنا عملت فى الإعلام منذ سنوات طويلة، وقدمت برامج على قنوات مختلفة، وكتبت فى الصحافة، وبالتالى لدى خبرة كبيرة فى هذا المجال، لا أرى ضرورة للرد على كل تعليق أو خلاف.

■ كيف ترى دور الإعلام فى نقل الأزمات أو الأخطاء؟

– الإعلام ينقل ما يحدث، ولا يصنع الحدث، إذا

مطربو الصف الأول رحبوا بحفلات البالون واعتبروها فرصة للقاء جماهيرهم

المجتمع يعيش بين الهوس الدينى والهوس الجنسى.. وكلاهما خطر على الوعى العام

أرفض الظهور فى برامج تقوم على الإهانة مهما كان المقابل

الإعلانات داخل الدراما أصبحت مبالغًا فيها وتؤثر على المحتوى

أخطأ شخص ما، فلا يجب أن يلوم الصحفى الذى نقل الخطأ، بل عليه أن يراجع نفسه أولًا.

لو حدث موقف غير لائق وتم تصويره، فمن الطبيعى أن يتم نشره، هنا المسؤولية تقع على من ارتكب الخطأ، وليس على من نقله.

■ كيف ترى أزمة سحب بعض الأفلام من العرض مثل «سفاح التجمع»؟

– لا أملك كل التفاصيل، لكن ما أعرفه أن الرقابة لها قواعد واضحة، وأى عمل يخالف هذه القواعد قد يتم منعه، فى الوقت نفسه، لا يمكن إنكار أن المنصات الرقمية أصبحت تتيح عرض المحتوى بعيدًا عن الرقابة التقليدية، وهو ما يجعل التحكم الكامل أمرًا صعبًا.

■ هل ترى أن الرقابة قادرة على منع المحتوى غير المناسب؟

– لا يمكن منع كل شىء، خاصة فى ظل التطور التكنولوجى، الرقابة الحقيقية تبدأ من داخل البيت، من التربية، ومن وعى الفرد، المشاهد نفسه يجب أن يختار ما يشاهده، لأن الوصول إلى أى محتوى أصبح سهلًا للغاية.

■ ماذا عن مهرجان الفنون الشعبية وخطتكم له؟

– هناك رؤية جديدة لتطوير المهرجان، خاصة فى ظل التغيرات التى تشهدها وزارة الثقافة، نسعى لتقديم تجربة مختلفة ومميزة.

■ هل سيتضمن المهرجان حفلات فنية؟

– نعم، ولكنها ستكون حفلات استعراضية مرتبطة بطبيعة المهرجان، مثل عروض التكريم وتوزيع الجوائز.

■ من وجهة نظرك، من يستحق لقب الأفضل حاليًا؟

– لا أحب منح ألقاب مطلقة، لأن الفن نسبى، الفنان قد ينجح فى عمل ويفشل فى آخر، وهذا أمر طبيعى حتى مع كبار النجوم.

■ من أبرز النجمات فى الفترة الأخيرة؟

– هناك أسماء مهمة جدًا، مثل يسرا، التى تظل نجمة كبيرة ولها مكانتها، أيضًا مى عمر استطاعت أن تحقق نجاحًا ملحوظًا خلال فترة قصيرة، خاصة من خلال تعاونها مع محمد سامى، وهو مخرج ناجح ومؤثر.

■ هل يمكن أن يتغير ترتيب النجوم فى المستقبل؟

– بالتأكيد، هذا أمر طبيعى، قد تظهر فنانة مثل سلمى أبو ضيف وتتصدر المشهد فى عمل معين، وفى المقابل، تظل أسماء مثل هند صبرى ومنة شلبى حاضرة بقوة، الفن دائم التغير، ولا يوجد ترتيب ثابت.

■ كيف ترى مستوى الأعمال الفنية المعروضة حاليًا؟

– لا أستطيع متابعة كل الأعمال، لكننى شاهدت بعض النماذج مثل مسلسل الفنان أحمد العوضى، وكذلك الفنانة ياسمين عبدالعزيز، وهناك بالفعل أعمال جيدة تستحق الإشادة، لكن مع التقدم فى العمر، تتغير نظرة الإنسان للأمور، ولم تعد فكرة «رقم واحد» أو «رقم اثنين» تشغلنى كما كانت فى السابق، الأهم بالنسبة لى هو جودة العمل وتأثيره.

■ تحدثت عن تراجع الأخلاق على مواقع التواصل الاجتماعى.. ما السبب فى رأيك؟

– هناك حالة غريبة من الغضب المنتشر بين الناس على السوشيال ميديا، قد تجد شخصًا يهاجمك أو يسبك دون أى سبب واضح. لو نظرت إلى التعليقات على أى فيديو، ستجد نسبة كبيرة من الإساءة، وأحيانًا بلغة غير لائقة وأخطاء واضحة، ما يعكس حالة من التراجع فى السلوك العام، السبب الأساسى فى رأيى هو غياب المساءلة، لو كانت هذه المنصات تخضع لرقابة حقيقية، لما تجرأ البعض على هذا الأسلوب، أنا مثلًا أتحمل مسؤولية كل كلمة أقولها لأن حسابى موثق، وأى خطأ قد يُحاسبنى عليه القانون، لكن غيرى لا يشعر بذلك.

■ كنت قد انتقدت أحمد العوضى سابقًا، ثم أشدت به لاحقًا.. لماذا؟

– نعم، انتقدته فى فترة سابقة، خاصة فيما يتعلق بتقديمه لنمط «البلطجي»، لكننى أرى الآن أنه نجح فى ترسيخ شخصية البطل الشعبى بشكل يتماشى مع العصر، هذا النمط ليس جديدًا، فقد قدمه من قبل عمالقة مثل فريد شوقى، لكننا بحاجة إلى تطوير الصورة لتواكب الواقع الحالى، مع الحفاظ على القيم.

■ كيف ترى صورة الحارة الشعبية فى الأعمال الفنية؟

– الحارة المصرية الحقيقية ليست كما تُقدم أحيانًا بشكل سطحى أو «سوقي»، هذه البيئة خرج منها عظماء، مثل نجيب محفوظ، وعادل إمام، وعبدالحليم حافظ، بل إن معظم رموز الدولة المصرية، من قادة وسياسيين، خرجوا من الطبقة المتوسطة، لذلك يجب أن نقدم صورة راقية لهذه البيئة، لا أن نشوهها.

■ ما الفرق بين الفن الشعبى والفن «السوقي» من وجهة نظرك؟

– هناك فرق كبير جدًا، الفن الشعبى هو تعبير عن روح الناس وثقافتهم، مثل الأغانى التى يقدمها مطربون مثل مصطفى حجاج، أما «السوقى»، فهو تقديم مبالغ فيه ومبتذل لا يعكس حقيقة المجتمع، المشكلة أن بعض الأعمال تخلط بين الاثنين.

■ لماذا انتقدت فكرة مسلسل «المداح»؟

– أنا لم أنتقد العمل نفسه بقدر ما انتقدت الإفراط فى هذه النوعية من الموضوعات، تناول قضايا الجن والعالم الخفى بشكل مبالغ فيه قد يجعل بعض الناس تصدق هذه الأمور بشكل غير منطقى.

■ أثرت الجدل أيضًا بحديثك عن بعض الدعاة.. ما تعليقك؟

– أولًا، لقب «شيخ» ليس شيئًا يُمنح بسهولة، بل هو درجة علمية ودينية لها شروطها، خاصة فى مؤسسات مثل الأزهر، للأسف نرى اليوم من يطلق على نفسه هذا اللقب دون أساس علمى حقيقى، وهذا أمر مرفوض، الدين ليس مجالًا للشهرة أو «الترند».

■ كيف ترى ما وصفته بـ«الهوس الدينى»؟

– نحن نعيش بين نوعين من الهوس: هوس دينى وهوس جنسى، وكلاهما خطر، الدين موجود منذ أكثر من ١٤٠٠ عام، ولم يكن بهذه الصورة المتشددة أو المبالغ فيها، علينا أن نعيد الأمور إلى نصابها، وأن نترك التخصص لأهله، كما يُقال: «أدى العيش لخبازه».

■ هل ترى أن بعض الدعاة تحولوا إلى نجوم؟

– هذا ما يحدث بالفعل، وهو أمر يثير التساؤل.

■ لماذا يتحول الداعية إلى نجم يمتلك مدير أعمال ويتقاضى أموالًا ضخمة؟

– الدين ليس وسيلة للربح أو الشهرة، نحن لدينا القرآن والسنة، ولا نحتاج إلى من «يسوّق» الدين بهذا الشكل.

■ ما رأيك فى الإعلانات داخل المسلسلات؟

– هناك مبالغة كبيرة، أحيانًا تشاهد عملًا دراميًا، وفجأة تجد إعلانًا عن فيلا بملايين الجنيهات، وكأن الجمهور كله قادر على شراء هذه المنتجات، هذا يخلق فجوة بين الواقع وما يُعرض على الشاشة، خاصة أن هناك فئات كثيرة لا تستطيع مجاراة هذا المستوى.

■ لماذا رفضت الظهور فى برامج المقالب مثل برنامج رامز جلال؟

– لأننى لا أضمن طبيعة المحتوى الذى قد يُقدم عنى فى البداية، أنا أرفض أن أتعرض للإهانة مقابل المال، قد يقبل البعض بذلك، لكننى شخصيًا لا أرى أن أى مبلغ يستحق أن يُهان الإنسان من أجله.

■ كيف تقارن بين البطل الشعبى قديمًا وحديثًا؟

– لدينا أزمة حقيقية فى الكتابة، هناك خلط بين طبيعة المسلسل المصرى وبين الأعمال القصيرة التى تُنتج حاليًا، عندما يقدم البعض أعمالًا شعبية، إما تكون «سوقية» أو مبالغًا فيها، بينما نفتقد التوازن الذى كان موجودًا فى أعمال كبار الكتاب مثل أسامة أنور عكاشة.

«الوفد» تواصل حملة «نجوم يبحثون عن فرصة عمل»

فاطمة عيد: «فوضى المهرجانات» عطلت الأغنية الشعبية

كتب - أحمد الشوكى:

أُستبدلت الأغنيات الشعبية، بأغانى المهرجانات، فتشوه حال الغناء، وبدلاً من أن تكون الأغنية واضحة الرسالة مفهومة المضمون، إيجابية الدلالة، إذا بها غامضة صارخة صاخبة، لا تدرى منها إلا أكثرها ركاكة وقبحا، كل ذلك بفعل فاعل، ونحن هنا نقوم بدورنا فى ضرورة الاهتمام والنشر للأغنية الشعبية القويمة التى تعبر عن الشارع المصرى الجميل، لا عن ذلك الشارع الهمجى عديم الذوق والفن، وتعد المطربة الشعبية فاطمة عيد واحدة من تلك الأصوات الشعبية، التى ما تزال أغانيها معبرة عن هذا الشارع المصرى القديم الذى علم العالم، ومازلنا نذكر أغنية.. حسنين ومحمدين، تلك الرائعة الشعبية التى لحنها الموسيقار منير الوسيمى الذى قال لى ذات مرة: إن هذه الأغنية الشعبية..«حسنين ومحمدين»، بسبب أثرها الشعبى وانتشارها الكبير وقت طرحها، أجلّ الموسيقار محمد عبدالوهاب أغنية من ألحانه كان يعتزم طرحها، بسبب أن أغنية «حسنين ومحمدين» كانت شائعة، وتغنى فى الأفراح، والإذاعة والتليفزيون، والأغنية تطرح فكرة الأخوة التى يطالها النزاع والشقاق، فكانت سببا فى الصلح ما بين الأخوة، وإعادة مواصلة صلة الأرحام التى حثت عليها الأديان والأعراف.

فاطمة عيد ذاتها وصفت أغانى المرجانات بأنها حالة فوضوية لا يفهم منها شيء، وهى ذاتها قالت: لحن لى سيد مكاوى، وكمال الطويل، والموجى، وبليغ حمدي، ومنير الوسيمى وأحمد صدقى، ولهذا جاءت أغانيها على قدر المسئولية، أما مروجو المهرجانات فلا علاقة لهم بابداع أو ثقافة إلا أنهم وجدوا من يقف بجوارهم ويدعم تجربتهم لتخريب مصر، وتقويض قوتها الناعمة، لصالح معدومى الفن والذوق، وبهذا انتشرت الجريمة وتفوق القبح وازدادت نسب الانتحار، وتراجعت المحبة وصلات المودة والأرحام، وصارت مصر التى يتسيد تجربتها الموسيقية والغنائية سيد درويش وعبدالوهاب، وأم كلثوم وعبدالحليم وطلب ورشدى حتى فاطمة عيد أصبحت قوتها الناعمة لعبة فى يد من لا يقدرون قيمة الفن، سواء من هؤلاء الذين يصيحون فى وسائل الإعلام والسوشيال ميديا وقاعات الأفراح، أو الذين يروجون أو يسمحون لهم بذلك، الأمر الذى شوه الكثير من ذائقة الجماهير الصاعدة حتى صار هذا الصخب هو ذائقتهم المفضلة، وصار من الصعب، بمكان إن لم يكن من المستحيل رفع الذائقة السمعية لهؤلاء الذين تشوهوا بفعل فاعل.

وصارت نقابة الموسيقيين تحصل من هؤلاء نسبة من أجور حفلاتهم، وصاروا بالتبعية يحصلون من حقوق الأداء العلنى، الأمر الذى رسخ فكرة أن هذا الصخب مطلب شعبى وجماهيرى.. ولا يكاد أمثال المطربة الشعبية المسئولة فاطمة عيد تجد متنفساً غنائياً سوى «نتر» هنا أو «تكريم» هناك.. ولا ريب فى أن تكون فاطمة عيد على هذا القدر من المسئولية، فهى خريجة معهد الموسيقى العربية قسم أصوات، وحين تستمتع إلى مجرد أسماء أغنياتها تجدها ذات دلالة شعبية إيجابية، منها مثلا: «طمع النفوس» و«نعلق البنور» و«خف تعوم» و«رخص الدهب» و«القلب يعشق واحد بس» و«الواد العايق» و«على النبى صلى» و«هشكيك للقاضى» و«ع الزراعية» و«على لوز» وغيرها، وكلها أغنيات ذات عمق شعبى إيجابى، وما يميز الغناء الشعبى حقاً أنه يصلح لكل الأذواق والأجيال والمستويات، كان ذلك شأن الغناء الشعبى عبر تاريخ مصر كلها، حتى أطلت أغانى المهرجانات بوجهها القبيح؛ فغيرت جينات الأغنية الشعبية لأول مرة فى تاريخ مصر، وأصبح لا يسمع إلا الصياح.

محمد ياسين رئيسًا لتحكيم مهرجان جمعية الفيلم فى دورته الـ 52

كتبت - أمل البرغوتى:

أعلنت إدارة مهرجان جمعية الفيلم السنوى، فى دورته الثانية والخمسين للسينما المصرية، تشكيل لجنة تحكيم المهرجان برئاسة المخرج السينمائى، محمد ياسين، وعضوية كل من: المخرج السينمائى، عادل الأعسر، والمخرجة هالة خليل، والناقدة السينمائية، آمال عثمان، والشاعر والناقد السينمائى، الأمير أباظة، ومدير التصوير سامح سليم، وكاتب السيناريو ناصر عبدالرحمن، ومهندس الديكور محمود محسن.

محمود عبدالسميع

وتتولى اللجنة مهمة تحكيم ومنح جوائز المهرجان فى جميع الفروع السينمائية دون استثناء، وذلك للأفلام التى تم اختيارها بناءً على الاستفتاء العام للنقاد والسينمائيين وأعضاء جمعية الفيلم، لاختيار أفضل سبعة أفلام عُرضت تجاريًا بدور العرض خلال عام ٢٠٢٥.

ويُعد اختيار الأفلام عبر الاستفتاء العام أحد أبرز السمات المميزة لمهرجان جمعية الفيلم مقارنة بغيره من المهرجانات، حيث تُعرض هذه الأعمال أمام الجمهور وفق ترتيب عرضها التجارى، وليس بناءً على اختيار فيلم افتتاح كما هو متبع فى العديد من المهرجانات.

وبناءً على ذلك، لا يتضمن المهرجان حفل افتتاح تقليدى، إذ يُعد حفل توزيع الجوائز هو الحدث الأبرز، حيث يشمل التكريمات والفعاليات، بحضور وزير الثقافة وعدد من الشخصيات العامة وأعضاء جمعية الفيلم.

ويُعد مهرجان جمعية الفيلم أحد أنشطة الجمعية المستمرة على مدار العام، إذ تُنظم عروض سينمائية أسبوعية كل يوم سبت، تتضمن عرض فيلم ومناقشته، إلى جانب إصدار نشرة مصاحبة.

ومن المقرر أن يُقام حفل توزيع جوائز الدورة الثانية والخمسين يوم الثلاثاء ٢٨ أبريل الجارى، بحضور وزيرة الثقافة الدكتورة، جيهان زكى، وذلك برعاية وزارة الثقافة وصندوق التنمية الثقافية، اللذين يقدمان الدعم اللوجستى للمهرجان، من خلال توفير قاعات عرض الأفلام للجمهور ولجنة التحكيم. كما تدعم وزارة الثقافة أنشطة جمعية الفيلم على مدار العام، من خلال إتاحة مقرها بمركز الثقافة السينمائية، لاستضافة الفعاليات الأسبوعية.

«الانضباط» تحسم أزمة موقعة سيراميكا

الأهلى يطارد الانتصارات الغائبة أمام سموحة.. وبيراميدز يصارع المصرى

الأهلى يتطلع لعبور عقبة سموحة

كتب - محمد اللاهونى:

تنطلق فى الخامسة مساء اليوم السبت الجولة الثانية لمجموعة التتويج بالدورى الممتاز حيث يلتقى بيراميدز منافسه المصرى على ملعب السويس الجديد.

وفى الثامنة مساءً، يلتقى الأهلى ضيفه سموحة بإستاد القاهرة كما يلعب فى نفس التوقيت إنبى أمام ضيفه سيراميكا كليوباترا على ملعب «بتروسبورت».

وتتجه الأنظار إلى مباراة الأهلى وسموحة فى مواجهة يبحث خلالها الفريق الأحمر عن استعادة الانتصارات الغائبة بعد أن خسر مباراتى الذهاب والإياب فى ربع نهائى دورى أبطال أفريقيا أمام الترجى التونسى وخسر أمام طلائع الجيش وسيراميكا كليوباترا بالدورى.

ويحتل الأهلى بقيادة مدربه الدنماركى ييس توروب المركز الثالث فى جدول ترتيب الدورى برصيد ٤١ نقطة بفارق ٥ نقاط عن الزمالك المتصدر.

ويبقى سموحة بقيادة مدربه أحمد عبدالعزيز فى المركز السابع برصيد ٣١ نقطة.

ويغيب عن الأهلى الحارس محمد الشناوى بسبب عقوبة الإيقاف التى تعرض لها بسبب اعتدائه على الحكم الرابع فى مباراة سيراميكا كليوباترا الماضية وتمت معاقبته بالإيقاف لمدة ٤ مباريات.

ويعتمد توروب على تشكيل يضم حارس المرمى مصطفى شوبير وأمامه الرباعى محمد هانى وياسر إبراهيم وياسين مرعى ويوسف بلعمرى للدفاع.

ويقود الوسط مروان عطية ومحمد على بن رمضان وإمام عاشور وفى الهجوم أحمد مصطفى «زيزو» ومحمود حسن «تريزيجيه» ومروان عثمان.

وفى المقابل، اشتعلت الأجواء بعد أزمة مباراة سيراميكا حيث تحول الملف بالكامل إلى لجنة الانضباط باتحاد الكرة.

وتمت إحالة سيد عبدالحفيظ عضو مجلس إدارة الأهلى للجنة الانضباط بعد نزوله أرض الملعب كما تقدم الأهلى بطلب لإحالة الحكم محمود وفا للانضباط بسبب التجاوز فى حق الحارس محمد الشناوى وحسين الشحات ومحمود حسن «تريزيجيه».

ووافق اتحاد الكرة على استماع مسؤولى الأهلى لمحادثات غرفة تقنية الفيديو والحكم فى لعبة ركلة الجزاء غير المحتسبة فى لقاء سيراميكا.

وسيحضر وفد من الأهلى غداً الأحد إلى اتحاد الكرة للاستماع إلى تقنية الفيديو.

على صعيد آخر، يخوض بيراميدز اختباراً صعباً أمام المصرى البورسعيدى فى الجولة ذاتها.

ويحتل بيراميدز بقيادة مدربه الكرواتى كرونسلاف يورتشيتش المركز الثانى برصيد ٤٣ نقطة.

ويخوض المصرى أول مباراة تحت قيادة مدربه الجديد عماد النحاس محتلاً المركز السادس برصيد ٣٢ نقطة.

الزمالك يؤجل ملف التجديد لـ«فتوح» و«عبدالمجيد»

حسام عبدالمجيد

كتب - مصطفى جويلى:

يكرس مجلس إدارة نادى الزمالك مجهوداته لإنهاء أزمة المستحقات المالية المتأخرة للاعبى الفريق الأول لكرة القدم، مع محاولة إنهاء أزمة إيقاف القيد بتسديد الغرامات الموقعة عليه لصالح عدد من المدربين واللاعبين السابقين الذين صدرت لهم أحكام نهائية وصلت إلى أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه.

وقرر جون إداورد، المدير الرياضى، تأجيل المفاوضات الخاصة بتجديد عقدى الثنائى أحمد فتوح وحسام عبدالمجيد إلى نهاية الموسم حتى لا يؤثر على تركيز الفريق فى هذه المرحلة المهمة لبطولتى الدورى وكأس الكونفيدرالية الإفريقية.

من ناحيه أخرى، تعود اليوم السبت بعثة الفريق الأول من الجزائر، حيث يحصل اللاعبون على راحه لمدة يوم واحد بعدها يستأنف الفريق تدريباته غدًا استعدادا للقاء الإياب أمام شباب بلوزداد الجزائرى باستاد القاهرة المقررة يوم الجمعة المقبل.

فى سياق متصل، يشهد نادى الزمالك خلال الأيام المقبلة انفراجة مالية قد تساهم فى حل عدد من المشاكل التى واجهها مجلس الإدارة بعد الإعلان عن التعاقد مع راعى جديد وكذلك إصدار تطبيق إلكترونى، تحت رعاية إحدى الشركات باشتراكات شهرية تدر دخلًا ضخمًا مع وصول عدد المشتركين فى الأيام الأولى إلى مليون مشترك.

وينص العقد مع الشركة المنفذة للتطبيق على حصول الزمالك على مقابل مالى ثابت يُدفع للنادى عند التوقيع، بالإضافة إلى نسبة من أرباح التطبيق تدر سيولة مستدامة من خدمات مثل حجز التذاكر وبيع المنتجات الرسمية وتجديد اشتراكات الأعضاء بالإضافة إلى توسيع القاعدة الرقمية للجماهير.

ومن المتوقع فى حال نجاح نسبة عدد المشتركين وصول المبلغ إلى ٢٠٠ مليون جنيه سنويًا، فيما يسعى المجلس لإنهاء المشروع الاستثمارى فى منطقة شارع الملك فاروق المواجه للبوابة الرئيسية بشارع جامعة الدول العربية والمتوقع أن تدر على النادى دخلًا جديدًا من إيجار المحلات وحقوق الانتفاع بها فى منطقة تجارية.

الإسماعيلى فى مهب الريح

خالد جلال

كتبت - سارة جاب الله:

دخل نادى الإسماعيلى فى مرحلة حرجة بمشواره بالدورى الممتاز، بعدما تلقى هزيمة جديدة أمام المقاولون العرب، لتتزايد الضغوط على الفريق الأول داخل وخارج الملعب، وتتحول حالة القلق إلى غضب عارم فى الشارع الإسماعيلاوى، خوفًا من الهبوط الذى يقترب تدريجيًا من أحد أعرق أندية الكرة المصرية.

ولم تكن الهزيمة الأخيرة مجرد خسارة ثلاث نقاط، بل جاءت لتكشف عن أزمة مركبة يعيشها الدراويش سواء على المستوى الفنى أو الإدارى، فى ظل تراجع النتائج بشكل ملحوظ خلال الجولات الأخيرة، وعجز الفريق عن تحقيق الانتصارات فى توقيت حاسم من عمر المسابقة.

هذا التراجع وضع الفريق فى موقف لا يحسد عليه بجدول الترتيب، حيث بات قريبًا من مراكز الهبوط، مع اشتعال المنافسة بين أكثر من فريق يسعى للنجاة فى الأمتار الأخيرة.

وعقب اللقاء، خرج خالد جلال المدير الفنى بتصريحات قوية على عكس شخصيته المعرف عنها، وعبّر خلالها عن غضبه الشديد من القرارات التحكيمية، التى اعتبرها أحد أبرز أسباب تدهور نتائج الفريق.

أكد أن الإسماعيلى تعرض لظلم واضح بعد عدم احتساب ركلتى جزاء فى مواجهتين متتاليتين أمام والمقاولون العرب، مشيرًا إلى أن هذه الأخطاء كلفت الفريق نقاطًا ثمينة كانت كفيلة بتغيير موقفه فى جدول الدورى.

ولم يتوقف الأمر عند التصريحات، حيث تحركت إدارة الإسماعيلى بشكل رسمى، وقدمت مذكرة احتجاج إلى، مطالبة بمراجعة القرارات التحكيمية ومحاسبة المسئولين عنها.

كما أثار الجهاز الفنى تساؤلات حول إسناد نفس الحكم لإدارة أكثر من مباراة للفريق خلال فترة قصيرة، رغم وجود تحفظات سابقة عليه، وهو ما زاد من حالة الاحتقان داخل النادى.

ورغم نفيه التشكيك فى نزاهة التحكيم، شدد جلال على أن «سوء التقدير المتكرر» أصبح ظاهرة مقلقة، تهدد مسيرة الفريق فى الدورى، خاصة فى ظل تقارب النقاط بين الفرق المتنافسة على البقاء. وأوضح أن الإسماعيلى كان قادرًا على حصد ما لا يقل عن ٧ نقاط من آخر ثلاث مباريات، لولا الأخطاء المؤثرة، وهو ما كان سيمنح الفريق دفعة كبيرة للهروب من مناطق الخطر.

بعد الهتافات المعادية للمسلمين خلال ودية الفراعنة

«فيفا» يفتح سلسلة تحقيقات ضد الاتحاد الإسبانى

الجدل لا ينتهى من مباراة مصر وإسبانيا

كتب - محمد سعيد:

أعلن الاتحاد الدولى لكرة القدم (فيفا) رسميًا عن فتح إجراءات تأديبية ضد الاتحاد الملكى الإسبانى لكرة القدم، على خلفية موجة من الهتافات المعادية للمسلمين التى شهدتها المباراة الودية الدولية بين إسبانيا ومصر، على ملعب «كورنيا إل برات» فى برشلونة، خلال فترة التوقف الدولى الماضية.

ووثّق التقرير الرسمى للمباراة، الذى أعده الاتحاد الإسبانى عدة حوادث هتافات مسيئة، منها عبارة «من لا يقفز فهو مسلم» التى تكررت أربع مرات على الأقل خلال المباراة، ما أثار إدانة واسعة من اللاعبين والمسئولين على حد سواء.

وأدان نجم برشلونة، لامين يامال، هذه التصرفات، واصفًا مرتكبيها بـ«الجهلة» و«العنصريين»، على الرغم من أن الإساءة لم تكن موجهة إليه شخصيًا.

وقد فتحت شرطة كاتالونيا تحقيقاً فى الأحداث، فيما أحالت الحكومة الإسبانية القضية إلى النيابة العامة لتحديد ما إذا كانت قوانين جرائم الكراهية قد انُتهكت، أما الاتحاد الدولى، فسيتركز تحقيقه على إخفاق الاتحاد الإسبانى فى الحفاظ على النظام وتأخره فى تطبيق بروتوكولات مكافحة العنصرية.

وأوضحت التقارير أن تحديد هوية بعض الأفراد قد يكون ممكناً، حيث تم إصدار تذاكر المباراة على أساس اسمى، ما يتطلب إثبات الهوية الشخصية عند الشراء.

وفى هذا السياق، واجه الاتحاد الإسبانى لكرة القدم انتقادات حادة بسبب تعامله مع الموقف داخل الملعب، إذ لم يتم تفعيل بروتوكول مكافحة العنصرية إلا فى استراحة ما بين الشوطين، رغم وقوع ثلاث حالات منفصلة من الهتافات المسيئة خلال الشوط الأول، عندها فقط عُرضت رسائل تحث الجماهير على التوقف عن الإساءة عبر شاشات الفيديو ومكبرات الصوت.

وشهدت مقصورة كبار الشخصيات توترًا شديدًا، حيث أعرب وزير الرياضة فى حكومة كاتالونيا، بيرنى ألفاريز، عن غضبه من تأخر اتخاذ الإجراءات، وهدد بمغادرة الملعب أو تعليق المباراة بالكامل.

رمية ثلاثية

بقلم: أكرم عبدالغنى

هى فوضى

فى الوقت الذى أعلن فيه الاتحاد الدولى لكرة القدم «فيفا» قائمة الحكام الذين سيديرون نهائيات بطولة كأس العالم ٢٠٢٦، التى تنطلق فى يونيو المقبل، وتستضيفها ٣ دول هى: كندا والمكسيك والولايات المتحدة، بمشاركة ٤٨ منتخباً.

ولأول مرة فى تاريخ التحكيم المصرى، يتواجد طاقم كامل فى القائمة وهم: الدولى المصرى، أمين عمر حكماً للساحة، والمساعدان الدوليان، محمود أبوالرجال وأحمد حسام طه، ومحمود عاشور حكماً لتقنية الفيديو، حيث سيديرون أكبر حدث كروى على مستوى العالم، شهدت الساحة الكروية فوضى بسبب مباراة الأهلى وسيراميكا بعد ثورة غضب انتابت المسئولين فى القلعة الحمراء بسبب رؤيتهم تجاهل حكم المباراة احتساب ضربة جزاء لصالح فريقهم كانت من الممكن أن تكون سبباً فى فوز الأهلى والحفاظ على استمراره فى المنافسة.

ورغم تأكيد لجنة الحكام صحة قرار، فإن المسؤولين فى الأهلى ومن خلفهم آلة إعلامية كبيرة رفضوا تبريرات لجنة الحكام وخرج العديد يشرح ويفند الأمر من وجهة نظره مؤكدين أن الحكم واللجنة أخطآ فى القرار والشرح وتطبيق القانون.

ورغم أن المباراة شهدت أيضاً لعبة واضحة فى حق سيراميكا الحصول على ضربة جزاء إلا أن الكل تجاهل الحديث عنها لأن سيراميكا ليس خلفها ظهير إعلامى أو جماهيرى.

وصعد الأهلى هجومه ووصل الأمر إلى مطالبة الأندية بالتكاتف وتشكيل لجنة حكام لا تخضع لسيطرة الاتحاد أو الرابطة مع توجيه اتهامات فى كل الاتجاهات بالسعى لإسقاط الأهلى بالمخالفة لكل الشواهد التى نعيشها.

وهدد الأهلى بعد اللجوء إلى لجنة الانضباط بتصعيد الأمر إلى المحكمة الرياضية الدولية مع تهديدات بالانسحاب من الدورى.

ما يحدث ليست المرة الأولى أو الأخيرة التى يتحدى فيها الأهلى كل أطراف المنظومة ويشن حرباً غريبة وصلت إلى قيام أسامة حسنى زوج بنت الخطيب رئيس النادى بتشويه بلد بالكامل بتوجيه اتهامات بالفساد إلى الرياضة المصرية بصفة عامة وانتهى الأمر بإيقافه ومنعه من الظهور فى أى وسيلة إعلامية.

وطالب المسئولون والجماهير والآلة الإعلامية للنادى بترحيل رئيس لجنة الحكام الكولومبى أوسكار جوليان رويز رغم أن الأهلى هو من طالب بوجود رئيس للجنة أجنبى وتسابق الجميع لتنفيذ طلباته تحسباً لما يحدث حالياً.

وأمام ثورة الأهلى خرج رئيس لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب الدكتور محمود حسين، رافضاً الهجوم غير المبرر على الحكام المصريين واتهامات الفساد للرياضة المصرية بشكل عام، مشدداً على ضرورة دعم المؤسسات الرياضية وتحرى الدقة، ومحذراً من التجاوزات فى الإعلام الرياضى، مع التزامه بالتحقيق فى أى بلاغات رسمية.

الغريب أن النادى الأهلى المشهود له بالتاريخ الطويل فى الأخلاق الرياضية والقيم تجاهل تماماً ما حدث من قيام كابتن الفريق بصفع الحكم بل إنه رفض العقوبات بحجة أن الحكم وجه إساءات إلى اللاعبين وهو مبرر مرفوض تماماً أن يوافق المسئولين عن مثل هذا التصرف والدفاع عنه وإيجاد مبررات له.

إلى متى يستمر الأمر إلى هذا الحد فنحن جميعاً نشاهدها جميعاً وكان آخرها فى مباراة برشلونة وأتليتكو مدريد وتجاهل الحكم احتساب ضربة جزاء لصالح برشلونة ولم نشاهد المسئولين فى برشلونة يهددون ويتوعدون ولم نشاهد أعضاء مجلس إدارته ينزلون إلى أرضية الملعب فى مظهر غير حضارى، نشاهد كيفية الالتزام بقرارات الحكام دون تطاول.

ما حدث لم يكن يستوجب العقوبات المخففة التى حدثت وتجاهل نزول سيد عبدالحفيظ عضو مجلس الإدارة إلى أرض الملعب.

لن تستقيم الأمور ونحن نضع الحكام دائماً تحت ضغط واعتراضات وتهديدات، مباراة الأهلى وسيراميكا كانت تستدعى قرارات أكثر صرامة لوقف هذه المهازل واختفائها من ملاعبنا.

أخيراً أتمنى أن يستيقظ المسئولون فى الأهلى سريعاً فليس الأهلى من نراه صفقات بالملايين لا تصلح وأخطاء إدارية كلفت النادى ملايين العملة الصعبة ولم يحاسب أحد عليها حتى الآن، هذا ما يجب أن تكون ثورة أبنائه عليها وليس خلافاً على ضربة جزاء والعيش فى دور المظلوم الذى يتعرض للظلم من كافة جهات الدولة.. استقيموا يرحمكم الله.. إنه الأهلى يا سادة.

akramzedan7@gmail.com

الوفد
السبت ١١ أبريل ٢٠٢٦م - ٢٣ شوال ١٤٤٧هـ - ٣ برمودة ١٧٤٢ق
العدد ١٢٢٢٨ - السنة الأربعون
الأخيرة
إشراف: أحمد عثمان
لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS
alakhera.wafd@yahoo.com

أكد الدكتور السيد البدوى شحاتة على أن الرئيس عبدالفتاح السيسى، رئيس الجمهورية، يولى اهتمامًا كبيرًا لأصحاب المعاشات، وفى أكثر من اجتماع مع عدد رؤساء الأحزاب السياسية عن التحديات والمخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية وقت مواجهة الإرهاب، وقبل القضاء عليه كان حديثه لا يخلو من أنه مهموم بأصحاب المعاشات وأنه يسعى لتلبية ما يحقق لأصحاب المعاشات وما يستحقونه من معاش يحافظ على كرامتهم ويكون بمثابة تقدير لهم على جهدهم فى بناء الاقتصاد القومى وفى بناء مؤسسات الدولة، مشيرًا إلى أنه سيسعى بكل ما يتاح لتلبية كل ما يعيد الاعتبار لأصحاب المعاشات ويحقق العدالة الاجتماعية، والتى هم ركن أصيل منها.

وأوضح «البدوى» خلال لقائه بأعضاء الاتحاد العام لنقابات أصحاب المعاشات برئاسة أحمد العرابى، أن الوفد، على مدار تاريخه، كان يسمى بحزب الجلاليب الزرقاء، حزب العمال والفلاحين، حزب العدالة الاجتماعية، كما أن حزب الوفد هو من أصدر قانون الضمان الاجتماعى، العامل أو الموظف قبل صدور هذا القانون كان يتقاضى مكافأة نهاية الخدمة عند خروجه إلى المعاش، ولا يستطيع أن يعيش ما تبقى من عمره، لذلك سيواصل الوفد تاريخه تجاه أصحاب المعاشات.

«البدوى»: «السيسى» حريص على تحسين أوضاع أصحاب المعاشات

الأزمة تحتاج إرادة سياسية.. والعدالة الاجتماعية ليست منحة بل حق أصيل

تشكيل لجنة جديدة فى الحزب لرعايتهم

تخصيص مساحة بجريدة «الوفد» وبوابتها الإلكترونية لحل مشاكلهم

متابعة:
منى عيسوى و صلاح عريان وأحمد بعزق
تصوير: محمد طلعت

وأشار رئيس حزب الوفد إلى أن حقوق أصحاب المعاشات أحد أعمدة العدالة الاجتماعية التى تؤدى إلى استقرار هذا الوطن، والعدالة الاجتماعية لا تمارسها دول العالم كمنحة، ولكنها حق أصيل تقننه الحكومة فى كافة دولة العالم سواء رأسمالية أو اشتراكية، والتكافل الاجتماعى يراعى حتى فى الدول الرأسمالية أعلى من الدول الاشتراكية، مؤكدًا أن قضية أصحاب المعاشات ستكون فى القلب دائمًا، وعلى رأس أولويات العمل الوطنى والسياسى للوفد، من خلال هيئتنا البرلمانية ومن خلال عرض قضيتهم من جميع قيادات الوفد، لأن حق أصحاب المعاشات واجب علينا لذلك ستكون مطالب اتحاد أصحاب المعاشات على رأس جدول اهتمامات الوفد بكل مؤسساته.

وأوضح الدكتور السيد البدوى أنه كان من أعضاء لجنة الـ٥٠ التى وضعت الدستور، وهناك قانونان مكملان للدستور لم يصدرا بعد، القانون الأول هو مفوضية عدم التمييز، والقانون الثانى هو قانون المحليات، لذلك فإن مطالبات أصحاب المعاشات تحتاج إلى إرادة سياسية، لأن مشاكل أصحاب المعاشات تُعرض على بعض المسئولين وتُطوى هذه الصفحة، ويُترك أصحاب المعاشات قابضين على الجمر، لأن المسئولين فى زحمة الأحداث التى تمر بها مصر والمنطقة، وهى أحداث جسام، لذلك فإن جزءًا كبيرًا من الراحة النفسية لأصحاب الحقوق والمعاشات أن يجدوا من يستمع إليهم وإلى من يعبر عن قضاياهم.

وأشار الدكتور السيد البدوى إلى أن حزب الوفد، على مدار تاريخه، كان اسمه حزب العامل والفلاح، وكان سعد باشا زغلول، رحمه الله، الزعيم العظيم، يُعيِّر من الملك فؤاد بأنه زعيم الرعاع، فكان دائمًا يقول مقولته الشهيرة: أنا من الرعاع، وأفخر بأن أكون زعيمًا للرعاع، والرعاع هم السواد الأعظم من الشعب، أى البسطاء، وجميعنا الآن ندين بالفضل لبسطاء هذا الشعب الذين بنوا مصر ودافعوا عنها فى حروبها، فالذين قاموا ببناء الوطن هم أصحاب المعاشات، وأبناؤهم مستمرون فى الرسالة.

وأكد رئيس الوفد على ضرورة عودة الكرامة لأصحاب المعاشات، فهم الذين قاموا فى فترة عملهم ببناء مؤسسات ساهمت فى اقتصاد قوى، وأنجبوا أبناءً يمارسون نفس العمل، والآن يساهمون فى بناء الاقتصاد القومى ويساهمون فى بناء مؤسسات الدولة، لذلك لم يقتصر دور أصحاب المعاشات على حياتهم الوظيفية، وكان أبناؤهم امتدادًا لهم، فيجب علينا أن نراعى بدقة مشاعر صاحب المعاش وهو فى هذه السن، ونحافظ عليه بكل ما أوتينا كدولة وكسياسيين على كرامته.

وأشار البدوى إلى أن الرئيس السيسى منذ توليه رئاسة مصر لا يستطيع أن يلتقط أنفاسه، فمنذ عام ٢٠١٤ فوجئ بعمليات إرهابية، ثم حروب وتربص بمصر، وكان آخر ذلك الحرب الإيرانية التى واجه فيها الشعب الإيرانى بصمود وعزة أمام العدوان، وما يحدث فى إيران، والذى قد يؤدى إلى سقوطها، هو البوابة التى تُفتح على مصر، لأن غالبية المنطقة محمية بقواعد أمريكية، ولكن يعنينى مصر قلب العرب وقلب الأمة، فإذا سقطت مصر سقطت الأمة كلها، وبالتالى الرئيس عبدالفتاح السيسى مهموم بالمشكلات الكبيرة، وفى ذاكرته أحداث، وفى عقله مؤامرات تُحاك، ولكن الله عز وجل يحب الرئيس السيسى، قائلًا: «الرئيس ربنا بيحبه، فى بينه وبين ربنا حاجة، لأن كل ما البلد تقع فى أزمة ربنا بيخرجه منها».

وأكد «البدوى» أن العدالة الاجتماعية تحتاج إلى عمل دءوب منا جميعًا، من خلال نوابنا الموجودين فى البرلمان، نملك تقديم مشروعات القوانين، ونحن جزء من السلطة التشريعية، ومن خلال علاقاتنا واتصالاتنا نستطيع أن نصل بصوتكم لرئيس الحكومة، وأعد أصحاب المعاشات أن هذا الاجتماع ليس اجتماعًا بروتوكوليًا، يسمع كل منا الآخر، بل لا بد أن ينتهى إلى حلول، فنحن نقوم بدورنا تجاهكم، فلدينا نص دستورى بعدم التمييز لا بد أن نفعله، بالإضافة إلى المساواة فى الحد الأدنى بين أصحاب المعاشات وبين العاملين فى الدولة والقطاع الخاص، ولا بد أيضًا أن نتساوى فى العلاوة، وأيضًا علاوات الحد الأدنى للأجور لقدامى أصحاب المعاشات.

وشدد رئيس حزب الوفد على أن الـ١٧٥٠ جنيهًا، الحد الأدنى لأصحاب المعاشات، والذى ذكره رئيس اتحاد أصحاب المعاشات فى كلمته هو مبلغ زهيد لا يكفى المعيشة فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وعلى الساسة، وأصحاب الفكر والرأى فى المجتمع، أن يعملوا على رفع الحد الأدنى لأصحاب المعاشات، هذا الأمر لا يليق بمصر أولًا لأن صاحب المعاش هو مواطن مصرى ارتقى أعلى الدرجات الوظيفية أو معظمها، لذلك يجب أن يُكرم بعد أدائه.

وفخر الدكتور السيد البدوى، خلال الاجتماع مع أصحاب المعاشات، تشكيل لجنة فى حزب الوفد لحل قضايا أصحاب المعاشات ومهمتها رعاية أصحاب المعاشات، كما قرر تخصيص جزء بجريدة «الوفد» الورقية وبوابتها الإلكترونية لمتابعة أصحاب المعاشات والعمل على حلها.

حضر اللقاء النائب الوفدى عباس حزين عضو مجلس الشيوخ، والنائبة الوفدية، نشوى الشريف عضو مجلس النواب، والعميد محمد سمير مساعد رئيس الحزب، واللواء مصطفى زكريا مساعد رئيس الحزب لشئون المتابعة، وحمادة بكر عضو الهيئة العليا، وقيادات الوفد يوسف المصرى أمين صندوق اتحاد أصحاب المعاشات، والنائب الوفدى الأسبق محمد جاد، وطارق ميروك.

ومن قيادات إتحاد أصحاب المعاشات أحمد العرابى، رئيس الاتحاد وسعد علم الدين وصبحى وديع، وزيدان زيدان نواب رئيس الاتحاد. وعدد كبير من قيادات الوفد فى المحافظات، وممثلين لاتحاد أصحاب المعاشات.

من جانبه أعرب أحمد العرابى رئيس الاتحاد العام لنقابات أصحاب المعاشات، عن سعادته بلقاء الدكتور السيد البدوى رئيس الوفد واستقباله فى مقر حزب الوفد لتوضيح مطالب أصحاب المعاشات متوجها بعدة مطالب مناشدا بالمساعدة فى تحقيقها.

ووجه «العرابى»، بإصدار قانون مكمل للدستور فى تنفيذ المواد (٢٧، ١٧، ٥٣) من الدستور بشأن مساواة أصحاب المعاشات فى الحد الأدنى للأجور والمعاشات، وكذلك إقرار علاوة الحد الأدنى لقدامى أصحاب المعاشات والمنحة الاستثنائية فى مواجهة غلاء الأسعار والتضخم بالمثل مع العاملين فى الدولة والهيئات الاقتصادية العامة فى القطاع العام.

وناشد رئيس الاتحاد العام لنقابات أصحاب المعاشات، الحكومة ومجلسى النواب والشيوخ لعمل حزمة قرارات لحماية العاملين وأصحاب المعاشات فى موازنة العام المالى الجديد ٢٠٢٦/٧/١ - ٢٠٢٧/٦/٣٠، مشيرا إلى أن اتحاد نقابات أصحاب المعاشات ظل أكثر من ١٤ عاماً منذ عام ٢٠١٢ ومروراً منذ صدور دستور ثورة ٢٥ يناير، وإقرار الشعب المصرى للدستور بتاريخ ٢٠١٤/١/١٨ وما أقره من استحقاقات دستورية واجبة النفاذ والأداء والاستحقاق لأصحاب المعاشات على نحو ما هو وارد فى مواد الدستور أرقام (٤)، (٨)، (٩)، (١٧)، (٢٧)، (٣٥)، (٥١)، (٥٣)، (٦٥)، (٧٣)، (٧٦)، (٨٣)، (٨٥)، (٩٢)، (٩٣)، (٢٢٤). وفى القلب منهم مواد الدستور الحاكمة (٢٧، ١٧، ٣٥، ٥٣، ٨٣) بشأن المساواة الكاملة فى أصل الحقوق فى الحد الأدنى للأجور والمعاشات مع إقرار علاوة الحد الأدنى لقدامى أصحاب المعاشات بحد أدنى ١٦٠٠ جنيه شهرياً، وبدون حد أقصى أسوة بالمثل مع الحد الأدنى للأجور، وكذلك بالمساواة فى علاوات الحد الأدنى لقدامى العاملين فى الدولة والهيئات الاقتصادية العامة والقطاع العام. وتوجه رئيس اتحاد نقابات اصحاب المعاشات، بمقترح مشروع قانون بشأن استصدار قانون مكمل ومنفذ لأحكام الدستور فى المواد (٢٧)، (٥٣)، (١٧) بشأن مساواة حقوق أصحاب المعاشات فى الحد الأدنى للأجور وعلاوات الحد الأدنى للأجور لقدامى أصحاب المعاشات، وعلاوات غلاء المعيشة فى المنحة الاستثنائية لمواجهة غلاء الأسعار والتضخم بالمثل مع العاملين فى الدولة والهيئات الاقتصادية العامة والقطاع العام.

وتقدم رئيس الاتحاد العام لنقابات أصحاب المعاشات، بمقترح مشروع قانون، عند عرض الموازنة العامة الجديدة ٢٠٢٦ / ٢٠٢٧، وهو مادة (١) المساواة الكاملة فى الحد الأدنى للمعاشات مع الحد الأدنى للأجور (٨٠٠٠ جنيه أو ما يتقرر) مادة (٢) منح قدامى أصحاب المعاشات «علاوة حد أدنى» بواقع ١٦٠٠ جنيه شهرياً وبدون حد أقصى، مادة (٣) المساواة فى المنحة الاستثنائية لمواجهة التضخم بمبلغ مقطوع ٦٠٠ جنيه شهرياً، مادة (٥) تعديل المادة (٣٥) من القانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ لتكون العلاوة الدورية السنوية بحد أدنى ٢٠٪.

وأضاف، مادة (٦) تعديل المادة (١١١) من القانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ لرفع نسبة العائد على أموال المعاشات لدى الدولة إلى ١٧٪ لتمويل هذه الزيادات، ومادة (٨) ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

ولفت: تنفيذاً للمساواة مادة (٢٧) من الدستور والتى تنص على (ويلتزم النظام الاقتصادى اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة)، فأنه يترتب على تنفيذ هذا القانون منح قدامى أصحاب المعاشات الذين تخطوا الحد الأدنى للأجور علاوة الحد الأدنى شهرياً بحد أدنى ١٦٠٠ شهرياً، وبدون حد أقصى وذلك بالمساواة بالمثل مع قدامى العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية العامة والقطاع العام اعتباراً من موازنة العام المالى ٢٠٢٦/٧/١ - ٢٠٢٧/٦/٣٠.

وأكد رئيس الاتحاد العام لنقابات أصحاب المعاشات: أنه يترتب على تنفيذ هذا القانون مساواة أصحاب المعاشات فى علاوات المنحة الاستثنائية لمواجهة ارتفاع الأسعار والتضخم فى المبلغ المقطوع والمحدد بـ ٦٠٠ جنيه شهرياً يرفع بالمساواة بالمثل مع العاملين فى الدولة اعتباراً من موازنة العام المالى ٢٠٢٦/٧/١ - ٢٠٢٧/٦/٣٠، ووفقاً لنص المادة (٥٣) من الدستور على أن المواطنين متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعى.

وأضاف أنه كما يترتب على تنفيذ المادة ٣ من هذا القانون بمنح معاشات ومكافآت استثنائية استناداً إلى القانون رقم ٧١ / ١٩٦٤ لمواجهة غلاء الأسعار والتضخم وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ٢٠٢٢، بتقرير علاوة غلاء معيشة استثنائية ومنح أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم منحة استثنائية.

ولفت إلى أنه على القانون رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٣ وأكد أنه يترتب على تمويل تنفيذ مجمل الحقوق المنصوص عليها فى مواد هذا القانون فى المساواة فى حقوق أصحاب المعاشات بالمثل مع العاملين فى الدولة، وكذلك صرف استحقاق العلاوة الدورية السنوية لأصحاب المعاشات وتدبير موارد التمويل وفقاً لنص المادة (١٧) من الدستور والتى تنص فى الفقرة الأخيرة «أموال المعاشات أموال خاصة وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها «، مطالبا بتعديل المادة (١١١) من القانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ لتكون نسبة احتساب العائد من أرباح العوائد على أموال المعاشات بنسبة ١٧٪ أقل أو أزيد حسب الاحتياج لتمويل هذه الحقوق.

وأضافت النائبة نشوى الشريف، عضو مجلس النواب عن حزب الوفد، أن ملف أصحاب المعاشات يمثل أولوية قصوى داخل أروقة حزب الوفد، مشيدة بالطفرة التى يشهدها الحزب مؤخراً تحت قيادة الدكتور السيد البدوى فى إدارة الملفات الحيوية.

وأشار يوسف المصرى القيادى بالوفد وأمين صندوق اتحاد أصحاب المعاشات بأن أصحاب المعاشات تخطى عددهم الـ ١١ مليون شخص طبقًا لآخر إحصائية منذ ٣ سنوات، منوهًا بأن كل صاحب معاش لديه أكثر من فرد فى أسرته يعولهم فستجد أننا نتحدث فى شريحة قد تصل لـ ٤٠ مليون نسمة على مستوى الجمهورية، ووجه الشكر لحزب الوفد على هذا الاحتضان لأصحاب المعاشات متمنيًا من الدكتور السيد البدوى أن يحتضن النقابة العامة لأصحاب المعاشات فى حزب الوفد مستقبلًا.

أعرب محمد فريحة نائب رئيس اتحاد المعاشات، عن سعادته بدعوة الدكتور السيد البدوى رئيس الوفد، للحضور إلى الحزب لعرض مطالب اتحاد أصحاب المعاشات، مؤكدا أنهم يرغبون فى رفع الظلم عنهم، والحصول على معاش مناسب لحياة كريمة.

وأشار إلى أن الاتحاد لديه عدة مطالب أساسية، الأول وهو رفع الحد الأدنى للمعاشات طبقا للدستور، وثانى طلب وهو الحصول على علاوة غلاء المعيشة التى توقفت عند ٦٠٠ جنيه بينما تزيد بشكل مستمر للموظفين فى الدولة ووصلت إلى ١٠٠٠ جنيه.

وأضاف نائب رئيس اتحاد المعاشات، وثالث طلب هو تعديل قانون ١٤٨ فيما يخص العلاوة الدورية لكل عامل، موضحا أن هذا القانون حدد أن العلاوة بحد أقصى ١٥٪ حتى لو كان التضخم كبير، ورابع مطلب هو مرتبط بذوى الاحتياجات الخاصة.

ولفت إلى أن صاحب المعاش فى هذه الحالة سيضطر أن يدفع مصاريف كثيرة هو فى غنى عنها، مؤكدا أنه من غير المنطقى أن يتم شفاء صاحب المعاش من عجز كامل ونهائى متسائلا: لماذا هو مجبر أن يتوجه للكشف عليه وإثبات العجز كل عام.

وأوضح «فريحة»، أن أصحاب المعاشات بيتم اهانتهم فى التامين الصحى بشكل كبير جدا، مضيف: عندما يحاول صاحب المعاش الحصول على خدمه التامين الصحى، لا يحصل عليها إلا بشق الأنفس والإذلال خاصة أنه فى هذا العمر يكون مريض، وليس لديه العلاج المناسب، لدرجه أنه يضطر أن يشترى العلاج على نفقته الخاصة أو جزء من العلاج، مطالبا بوجود بند فى التامين الصحى يضمن كرامه وحقوق أصحاب المعاشات فى الحصول على العلاج.

وطالب مصطفى نجا، أحد كبار أصحاب المعاشات من مدينة المحلة الكبرى، بضرورة تخصيص يوم سنوى للقاء السيد رئيس الجمهورية، وهذا المطلب يأتى أسوة بالفئات المجتمعية الأخرى التى يحرص السيد الرئيس على التقائهم دورياً، مثل الفنانين وذوى الاحتياجات الخاصة، لأن الرئاسة هى «المنبر الوحيد» الذى يمتلك القدرة الفعلية على تنفيذ طلبات أصحاب المعاشات وتحقيق تطلعاتهم.

كما أعرب نجا عن ثقته الكبيرة فى السيد الرئيس لأنه الوحيد الذى رد لأصحاب المعاشات حقوقهم فى «العلاوات الخمس»، مشدداً على أن ذلك اللقاء التاريخى كان السبب الرئيسى فى نيلهم لهذا الاستحقاق الذى طال انتظاره.

«العرابى»: المساواة فى تطبيق الحد الأدنى للأجور

«نجا»: نثق فى اهتمام الرئيس بمطالبنا

«فريحة»: علاوة غلاء معيشة مطلب عاجل

اكتشاف معبد الإله «بلوزيوس» يعيد كتابة التاريخ فى سيناء

بعد ستة أعوام من أعمال الحفائر الأثرية بتل الفرما بمدينة بلوزيوم بشمال سيناء كشفت البعثة الأثرية المصرية من المجلس الأعلى للآثار عن بقايا مبنى دينى فريد من نوعه، مكرّس لعبادة الإله المحلى للمدينة «بلوزيوس».

ووصف الدكتور هشام الليثى الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، هذا الاكتشاف بالهام لأنه يوضح المكانة التى تمتعت بها مدينة بلوزيوم، ودورها المحورى فى نقل وتأثير الأفكار الدينية والثقافية عبر أرجاء العالم القديم.

وأكد أن بقايا المعبد المكتشفة تشير إلى التصميم المعمارى الفريد له حيث يجمع بين التقاليد المصرية القديمة والطرازين الهلنستى والرومانى فى تجسيد استثنائى للتفاعل الحضارى بين مصر والعالم القديم. وأشار محمد عبدالبديع رئيس قطاع الآثار المصرية بالمجلس الأعلى للآثار، أن بقايا مبنى المعبد يتكوّن من حوض دائرى ضخم قطره ٣٥ متراً، متصل بفرع النيل البيلوزى، حيث كان يُملأ بالمياه المحمّلة بغرين النيل، فى دلالة رمزية على الارتباط بالإله بلوزيوس، الذى اشتُق اسمه من الكلمة اليونانية «بلوز» بمعنى «الطين».

ويحيط بالحوض نظام متكامل من القنوات لتصريف المياه، بينما تتوسطه قاعدة مربعة يُرجّح أنها كانت مخصصة لحمل تمثال ضخم للمعبود. وتُظهر الطبقات الأثرية بالموقع استمرارية استخدام المنشأة من القرن الثانى قبل الميلاد وحتى القرن السادس الميلادى، مع تعديلات معمارية محدودة عبر العصور.

وأوضح الدكتور هشام حسين رئيس الإدارة المركزية لآثار الوجه البحرى وسيناء والمشرف على البعثة، أن بداية الكشف عن هذا المبنى يعود إلى عام ٢٠١٩، حين عثرت البعثة على جزء لا يتجاوز ٢٥٪ من منشأة دائرية مشيّدة من الطوب الأحمر، ورُجّح حينها أنها تمثل مبنى مجلس الشيوخ بالمدينة. إلا أن استكمال أعمال الحفائر خلال المواسم اللاحقة أتاح الكشف الكامل عن المبنى، الذى تبيّن أنه ذو تصميم معمارى ضخم ومعقّد، يتوسطه فناء دائرى يبلغ قطره نحو ٣٥ متراً، تحيط به قنوات وخزانات للمياه، مع مداخل متعددة من الجهات الشرقية والجنوبية والغربية، بينما تعرضت الجهة الشمالية لتدمير كبير.

«فهمى»: أفلام الصين فى «القاهرة السينمائى»

كتبت - د. دينا دياب:

عقد الفنان حسين فهمى، رئيس مهرجان القاهرة السينمائى الدولى، جلسة مباحثات مع السيد تسوى يان المدير التنفيذى للجنة المنظمة لمهرجان بكين السينمائى الدولى ومدير عام شركة المهرجان، استهدفت مناقشة آليات تطوير العلاقات الثنائية والتبادل الثقافى. ركز اللقاء على وضع خطوات عملية لتنشيط اتفاقية التعاون السارية بين المهرجانين، بما يضمن فتح آفاق جديدة لصناع السينما فى كلا البلدين. وتطرقت النقاشات إلى تفاصيل الحضور الصينى فى الدورة المقبلة لمهرجان القاهرة، وشملت المقترحات استضافة أسماء بارزة من صناع السينما الصينية للمشاركة فى لجان التحكيم.

وامتدت المحادثات لتشمل التنسيق لعرض مجموعة مختارة من الأفلام الصينية ضمن برامج المهرجان المتنوعة، لإتاحة الفرصة أمام الجمهور المصرى للاطلاع على المشهد السينمائى الآسيوى. وفى ختام اللقاء، وجه الفنان حسين فهمى دعوة رسميًا للسيد تسوى يان لحضور فعاليات الدورة القادمة من مهرجان القاهرة السينمائى التى تقام فى الفترة من ١١ إلى ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٦، تحت رعاية وزارة الثقافة المصرية، وقدم اعتذاره عن تلبية الدعوة الموجهة إليه لحضور الدورة السادسة عشرة لمهرجان بكين السينمائى المقررة خلال شهر أبريل الجارى نظرًا لارتباطه المسبق بتصوير فيلم صينى خلال نفس الفترة.

يقام مهرجان القاهرة السينمائى الدولى سنويًا تحت رعاية وزارة الثقافة المصرية، ويصنف كأحد أعرق الفعاليات السينمائية فى العالم العربى وأفريقيا.

طبع بمطابع «الأخبار»